محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية – حالة المملكة العربية السعودية

د/عـلاء محمـد ملو العيـن
أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة
جامعة سلمان بن عبدالعزيز

د/ مجدي مليجى عبدالحكيم مليجى
مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنها
معار حالياً بجامعة سلمان بن عبدالعزيز

محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية – حالة المملكة العربية السعودية

د/عـــلاء محمـــد ملو العيـــن
أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة
جامعة سلمان بن عبدالعزيز

د/ مجدي مليجى عبدالحكيم مليجى
مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنها
معار حالياً بجامعة سلمان بن عبدالعزيز

الملخص :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة فى شركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية من خلال تسليط الضوء على عدد من المحاور الرئيسة والمتمثلة بمعاييرهيكل الملكية وحقوق المساهمين، معايير الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ، معاييرهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية، كما استهدفت الدراسة أيضا التعرف على مستوى الرضا لدى مراقبي الحسابات والمستثمرين حول درجة ومستوى شفافية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة في السوق المالي السعودي.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي بقصد التعرف على محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة. شملت الدراسة عينتين ، تكونت الأولى من عينة مراجعي الحسابات حيث بلغ عددهم نحو (٩٦) مراجعاً، وهي تمثل ما نسبته (٤٧,٥%) من المجتمع الأصلي ، كما تكونت عينة الدراسة الثانية من المستثمرين حيث بلغ عددهم نحو (١٣٩) مستثمر، لقد قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم استخدام عدد من أساليب التحليل الوصفي وعدد آخر من الاختبارات الإحصائية لإثبات فرضيات الدراسة أو نفيها. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : أن هناك اتفاقاً وتأييداً عالياً من قبل مراجعي الحسابات بأن هناك التزام من قبل الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي بقواعد حوكمة الشركات، وهو ما ينعكس بدوره على مستوى الإفصاح والشفافية للقوائم المالية المنشورة، وهو ما أثبت كذلك أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ حوكمة الشركات وبين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين تقديرات مراجعي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، حيث كانت هذه التقديرات لصالح مراجعي الحسابات.

الكلمات الدالة : الإفصاح المحاسبي ، حوكمة الشركات ، جودة المعلومات المحاسبية.

Determents of Applying Corporate Governance and its impact on the Quality of Accounting Information

Dr Alaa Mohamad Malo Alain
Assistant Professor- Accounting Dept
CBAK- University of Salman Bin Abdulaziz

Dr Magdy Melagy Abdulalhakeem Melagy
Assistant Professor, Accounting Dept
CCOM- University of Salman Bin Abdulaziz

Abstract: The present study aimed to identify the level of commitment and seriousness of applying rules & regulations of corporate governance by joint stock companies (JSC) in KSA, through shedding the light on the following criteria: rules of ownership and shareholders, rules of financial disclosure and transparency, rules of board of directors and related legal procedures. The study further tended to identify the level of satisfaction among (Auditors & Investors) regarding the level of financial disclosure in the published financial statements by JSC in KSA. In order to achieve the above objectives, the researchers adopted the descriptive analytical approach. the study concluded two samples, the first sample consisted of Auditors which count around (96) auditors which represent around (47.5%) from the original society. the second sample consisted of investors which reached approximately (139) Investor. researchers had to dump and high-resolution analysis through SPSS statistical program, where a number of descriptive analysis methods, and number of statistical tests had been used to prove or disprove the study hypotheses. The study came up with the following main findings: There was a statistically significant relationship between the level of commitment and seriousness of applying the rules & regulations of corporate governance and the quality level of accounting information from the viewpoint of Auditors, furthermore, the study came up into conclusion, that there was statistically significant differences between Auditors and investors estimates relating to the level of disclosure and transparent for the published financial statements and its impact on the quality of the accounting information where these estimates were for the sake of Auditors.

Keywords: Accounting Disclosure, Corporate Governance, Accounting Information Quality.

القسم الاول

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة :

لقد أصبح من الواضح للعديد من أصحاب المصالح أن الأساليب التقليدية المتبعة لمنع مسببات الأزمات والفضائح المالية باءت بالفشل الذريع ، والدليل على ذلك هو انهيار كبريات الشركات في العالم خاصة تلك المدرجة في أسواق رأس المال مثل شركة (Enron) ، أو كتلك الشركات التي فشلت لأسباب مالية أو تدقيقية مثل شركة (Health South) و (World Com) و (Tyco) – الأمر الذي دعا العديد من الجهات إلى إجراء دراسات معمقة للوقوف على الأسباب التي حالت بين استمرارية هذه الشركات وانهيارها ، ولعل من أهم نتائج هذه الدراسات هو افتقار هذه الشركات للقواعد الجيدة لإدارتها سواء أكانت من الناحية الإدارية ، أم القانونية ، أم التنظيمية أم المالية ، الأمر الذي حدا بالمؤسسات المالية الدولية إلى أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء، وتوفر الرقابة القوية وذلك تحت عنوان Corporate Governance أو "حوكمة الشركات".

ومما لا شك فيه أن حوكمة الشركات أصبحت من إحدى متطلبات الإدارة الرشيدة ، كما أنها أصبحت من إحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والوضوح والإفصاح، والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات وتحديد العلاقات بين كافة الأطراف بوضوح لا لبس ولا غموض فيه، بما يوفر فيه الأجواء المناسبة لتحقيق رؤية وأهداف المؤسسة والوصول إلى رسالتها المنشودة، وبما يضمن استغلال مواردها بشكل كفء . وعليه فإن أهمية حوكمة الشركات تنطلق من أنها توفر أساساً وقواعد للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في الشركات كأوعية استثمارية لأموال المساهمين من جهة ولتمكينها من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير أعمالها والذي يعتبر بدوره ركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

فعلى المستوى الدولي تبنى الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث أصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٩م وتم تعديلها عام ٢٠٠٤. (OECD,2004,PP.1-66). كما تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة حيث أصدرت وثيقة في سبتمبر ١٩٩٩م حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية " تضمنت مجموعة من المبادئ ساهمت بدرجة كبيرة بتعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية وتحديد العلاقات والمسؤوليات.

أما على الصعيد المحلي، فقد كان السوق السعودي ليس بعيدا عن هذه الأوضاع، حيث بادرت هيئة السوق المالية بإصدار مشروع لائحة حوكمة الشركات في ١٤٢٧/١٠/٢١هـ – ٢٠٠٦/١١/١٢م

لضمان أفضل ممارسات الحوكمة لإدارة الشركات المدرجة في السوق والتي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

ولكن على الرغم من الاهتمام المتزايد بآليات ومبادىء الحوكمة فى معظم بلدان العالم إلا أنه لم يتضمن بشكل كافٍ أثر الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة على مستوى جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسات ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية السعودى.

التعريفات الإجرائية :

- **الإفصاح المحاسبي :** يعرف الإفصاح في القوائم المالية بأنه "مدى قدرة القوائم المالية على بيان المعلومات الضرورية للمساهمين والمستثمرين والأطراف الأخرى بما يسمح لهم بالتنبؤ بمدى قدرة الشركة على زيادة أرباحها فى المستقبل (Haigan J.,Ahsan H,et.al,2011,PP.39-53,Hendriksen,2004,PP.849-883) . كما يعرف "نشر المعلومات فى صورة قوائم وتقارير مالية وتوصيلها إلى مستخدميها مع الأخذ فى الاعتبار النوع والكم والتوقيت وذلك من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (الرحيلى ،٢٠٠٤،ص٣٠٣، Kiridran K., G. J. and D. J. Whalen,2007,PP.497-522) ، كما أن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى" (القاضي ،٢٠٠٠).
- **حوكمة الشركات :** هى عبارة عن مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة. (Demirag,et. al,2000, **Thomes A.lee and wiley,2007,**).
- **جودة المعلومات المحاسبية :** تعني الجودة فى هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد فى ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها (خليل ،٢٠٠٥).

ثانيا: مشكلة البحث:

يتضح مما سبق أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المالية وغير المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.

ومن هنا – يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية :

١) هل هناك علاقة بين الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات و مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بسوق المال السعودي؟

٢) ما هو مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة ؟

٣) ما هو مستوى الرضا لدى كل من مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية ؟

والإجابة علي هذه التساؤلات هى جوهر مشكلة الدراسة التي يحاول الباحثين دراستها لاستخلاص النتائج ومحاولة الوقوف على بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

ثالثاً: أهداف البحث:

بما أن قرار الاستثمار يشكل نقطة البداية في عالم المال والأعمال ، وحجر الزاوية في بناء أي اقتصاد وطني سليم ومعافى ، وذلك لأنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية ثقة المستثمرين فيما تقدمه الشركة التي يتم التداول في أسهمها من بيانات ومعلومات ملائمة تضمن قيامهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية بكفاءة وفعالية عالية (العريد، عصام فهد ، ٢٠٠٢، ص ١٤). وهذا بالطبع لن يتحقق إلا من خلال ضمان مستوى ملائم من الإفصاح المحاسبي الذي من شأنه أن يحقق جوا من الثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح ، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي :

١- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها والاستفادة منها بغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.

٢- التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ حوكمة الشركات من خلال تسليط الضوء على المحاور التالية :

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين
- الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات
- هيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية

٣- التعرف على وجهات نظر كل من مراجعي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً :أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية كسب ثقة المتعاملين في الأسواق المالية والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها - وذلك من خلال عرض قوائم مالية عادلة تظهر المركز المالي بصورة ملائمة ليتاح لهم الفرصة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة وفعالية (Aboody &

(Kasnik,2000 . وهذا لن يتحقق إلا من خلال توفر حد معقول من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات والذي من شأنه أن يحقق كسب ثقة المستثمرين في السوق المالي.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية شفافية الإفصاح في الأسواق المالية بشكل عام وفي السوق السعودي بشكل خاص نظرا لحداثة السوق المالي السعودي – إذا ما قورن بالأسواق المالية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي ، ونظرا لحداثة لائحة حوكمة الشركات في المملكة وما تحتويه من نقاط ضعف خصوصا فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح ، لاسيما بعد صدور عدد من التوصيات التي تدعو إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق السعودي، ونظرا لقلة عدد المؤسسات المالية والشركات المتخصصة في تقديم المعلومات والتحليل المالي أو تقديم الاستشارات المالية مما يجعل التقارير المالية المنشورة للشركات هي المصدر الأساسي، الذي يمكن للمستثمرين الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات عن الشركات بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

خامسا : منهج الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي بقصد التعرف على محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة. والأسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الواقع والظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقميا (عبيدات وآخرون، ١٩٩٦، ص٢٢).

أسلوب جمع البيانات والمعلومات:

اشتملت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة على الأساليب التالية :

- **الجانب النظري** : استند الجانب النظري من الدراسة على عدة مصادر وهي : من خلال الكتب والأدبيات والدوريات العربية والأجنبية والمنشورات الخاصة ، بحوث المؤتمرات العربية والأجنبية ، الرسائل والأطاريح الجامعية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
- **الجانب العملي** : حيث تم اعتماد الأساليب التالية :

– **المقابلات الشخصية** : حيث استهدفت عينة المستثمرين دون مراجعي الحسابات نظرا لضرورة شرح بعض الأمور الغامضة لضمان الدقة في الإجابات، وقد أسهمت هذة المقابلات بالحصول على معلومات مما سهل للباحثين تطبيق الجانب العملي.

– **المصادر الرسمية** : اعتمد الباحثون على سجلات الشركات المبحوثة وما توفر من وثائق وإحصائيات بهدف الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة التي تخدم توجهات الدراسة.

سادساً: تنظيم البحث :

انطلاقا من أهمية البحث وتحقيقا للأهداف التى يسعى إلى تحقيقها يتم تنظيم باقى البحث على النحو التالى :

- **القسم الثانى** :تحليل الدراسات السابقة فى مجال البحث.
- **القسم الثالث**: محددات الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية.
- **القسم الرابع** : طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ومداخل الاستدلال عليها.
- **القسم الخامس** :الدراسة الميدانية .
- **القسم السادس** : النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.
- قائمة المراجع.
- ملاحق البحث.

القسم الثانى

تحليل الدراسات السابقة فى مجال البحث

أولاً: الدراسات السابقة :

على الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات استخدامها، إلا أن الباحثين سوف يقومان بتسليط الضوء فقط على بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة ما بين حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وذلك كما يلي :-

١- **دراسة (درويش،٢٠٠٣م)** حيث تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحوكمة مع عرض تجارب بعض الدول، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي على البورصات وتحسين أداء الشركات.

٢- **دراسة (خليل ،٢٠٠٥م)** بعنوان "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية –دراسة نظرية تطبيقية "، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها ، كما هدفت إلى التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتى تم تحقيقها فى ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية ،وقد تكونت عينة الدراسة من مديرى شركات السمسرة فى (٦٧) شركة مصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية فى ظل تطبيق حوكمة الشركات يتوقف على عدة معايير من أهمها المعايير القانونية ،المعايير الرقابية ،المعايير المهنية ،المعايير الفنية وأن تطبيق هذه المعايير يؤدى إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية للوصول إلى المفهوم الشامل لهذه الجودة، كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوى بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التى تطبق حوكمة الشركات.

٣- **دراسة (Parsa.et.al,2007)** بعنوان "الإفصاح عن معلومات الحوكمة فى الشركات متوسطة وصغيرة الحجم "حيث استهدفت هذه الدراسة اختبار مدى التزام الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المسجلة بسوق الاستثمار البديل Alternative Investment Market بانجلترا بمتطلبات الإفصاح عن حوكمة الشركات وقد تكونت عينة الدراسة من ٨٩ شركة مقيدة فى سوق الاستثمار البديل عن عام ٢٠٠٢ ،٢٠٠٣، ٢٠٠٤ وقد ركزت الدراسة على علاقة كل من خصائص حوكمة الشركات،وخصائص هيكل الشركات بمستوى الإفصاح عن معلومات الحوكمة وقد توصلت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات متوسطة وصغيرة الحجم المقيدة فى

سوق الاستثمار البديل يقرب من ٥٠% من عناصر الحوكمة ، كما خلصت أيضا إلى وجود ارتباط إيجابى بين كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين واستقلالية المجلس وبين الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات.

٤- دراسة (K elton.A.,and Vong, v.,2008) بعنوان "اثر حوكمة الشركات على التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت "-حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وشفافية الإفصاح من خلال التقارير المالية عبر الانترنت ، وأشارت هذه الدراسة إلى أن تحسين حوكمة الشركات يؤثر على سلوك الإفصاح المالى عبر الانترنت وقد توصلت الدراسة الى ان الإفصاح المحاسبى عبر الانترنت يمكن أن يؤدى إلى تحسين شفافية الإفصاح بالمقارنة بالإفصاح التقليدى ، والعلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عبر الانترنت تختلف حسب حجم الشركة ، كما توصلت إلى أن آليات حوكمة الشركات تؤدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

٥- دراسة (Bauwhede and Willekens, 2008) بعنوان "الإفصاح عن ممارسات الحوكمة فى دول الاتحاد الاوربى "حيث استهدفت هذه الدراسة اختبار محددات مستوى الإفصاح عن ممارسات الحوكمة قبل تطبيق توصيات الاتحاد الأوربى وذلك للشركات الاوروبية المقيدة ببورصات الاوراق المالية وقد تكونت عينة الدراسة من ١٣٠ شركة وفقا لمؤشر FTSE EURO Top 300 index وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل البيانات حيث تمثل الإفصاح عن حوكمة الشركات فى المتغير التابع بينما يعبر عن محددات الإفصاح عن حوكمة الشركات بالمتغيرات المستقلة. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الحوكمة بالشركات ذات النسبة العالية لتركيز الملكية، وعدم تأثر الإفصاح عن حوكمة الشركات بالرفع المالى.

٦- دراسة (محمد، ٢٠٠٩) بعنوان "تعزيز الحوكمة المؤسسية باستخدام معايير الإفصاح المحاسبي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شركات القطاع المختلط في الجمهورية اليمنية "- حيث استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى العرض والإفصاح في القوائم المالية للشركات المختلطة في الجمهورية اليمنية اعتمادا على المعايير الدولية ومبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب الميداني من خلال تصميم استبانة ضمت (١٢٢) بنداً من البنود المتوقع ممارستها والمستقاة من معايير المحاسبة الدولية وأدلة الحوكمة ومتطلبات الأسواق المالية لبعض الدول والدراسات السابقة، وقد تم توزيعها على المديرين الماليين في الشركات موضوع الدراسة، بالإضافة إلى دراسة التقارير المالية وتحليلها. من أهم نتائج هذه الدراسة تتمثل بما يلي : أن شركات القطاع الاقتصادي المختلط في الجمهورية اليمنية لا تقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تهم الأطراف المستفيدة ، كما لا تقوم بإعداد المعلومات وفق معايير محاسبية وإفصاح عالية الجودة ، بالإضافة إلى أنه لا يتم

القيام بالمراجعة الخارجية للقوائم المالية والإيضاحات المرفقة لشركات القطاع الاقتصادي المختلط بما يعزز الحوكمة المؤسسية ، كما لا توفر شركات القطاع الاقتصادي المختلط قنوات لنشر المعلومات تسمح بحصول جميع المستفيدين عليها ، كما لا تقوم بالاستعانة بمحللين ماليين محايدين مما يعزز الحوكمة المؤسسية فيها.

٧- **دراسة (باشيخ، ٢٠٠٩)** "أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية :دراسة استكشافية "حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على الآثار الإيجابية لتطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأسهم السعودى وقد تكونت عينة الدراسة من شركات الوساطة المالية ،والمحاسبين القانونيين فى المملكة العربية السعودية حيث تم تحليل نتائج (٨٢) استبانة ،وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف ذى دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين من حيث انعكاس جودة المعلومات المحاسبية والتى تم تحققها فى ظل تطبيق لائحة حوكمة الشركات على سوق الأسهم السعودى وكذلك عدم وجود اختلاف ذى دلالة إحصائية إحصائية بينهم من حيث الآثار الإيجابية لتطبيق لائحة حوكمة الشركات على سوق الأسهم السعودى.

٨- **دراسة (الرشيدى ،٢٠٠٩)** بعنوان "الإفصاح المحاسبى عبر الانترنت وحوكمة الشركات دراسة نظرية وميدانية "استهدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبى عبر الانترنت وذلك من خلال استطلاع رأى عينة من شركات السمسرة فى الأوراق المالية فى سوق المال المصرى وقد بلغ حجم العينة (٣٤) شركة سمسرة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية متبادلة بين جودة حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبى عبر الانترنت ، فكلما كانت حوكمة الشركات جيدة أصبح الإفصاح المحاسبى عبر الانترنت أكثر شفافية ، وأن الاعتماد على الانترنت كأداة للإفصاح يؤدى إلى تحقيق حوكمة جيدة للشركات.
كما توصلت إلى أن شفافية الإفصاح المحاسبى تشير إلى توفير كل المعلومات الحقيقية بوضوح وبدرجة متساوية وفى التوقيت المناسب لكافة مستخدمى التقارير المالية.

٩- **دراسة (أبو حمام ،٢٠٠٩)** بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية "حيث سعت هذه الدراسة الى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، وذلك من خلال تسليط الضوء على مقومات حماية المساهمين والمستثمرين ،مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، مقومات تدعم دور أصحاب المصالح فى ممارسة الرقابة على الإدارة ،مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح ، مقومات تحدد مسئوليات مجالس الإدارة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب الميداني. توصلت الدراسة إلى مجموعة

من النتائج كان أهمها : أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين قواعد الحوكمة وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

١٠- **دراسة (الجعلي، ٢٠١٠م)** بعنوان "أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية "هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وأثر ذلك على درجة الإفصاح في البيانات وتحديد السعر العادل للسهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الأستقرائي. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح، وتتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من تلك التي لا تلتزم بتطبيق حوكمة الشركات، وأن الإفصاح المحاسبي الحالي بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتبرغير كافٍ لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن أسعار أسهم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تتأثر بدرجة مدى تطبيق الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة الشركات. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تلتزم بتكوين لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات.

ثانياً: التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة فى مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن معظم الدراسات السابقة تؤكد على وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وجودة الإفصاح والشفافية وأثر ذلك على حركة سوق الأوراق المالية.

كما يلاحظ كذلك أن هناك تفاوتاً بين الدراسات السابقة حول العينة المستهدفة ، وكذلك البيئة التي تم تطبيق الدراسات عليها كسوق فلسطين للأوراق المالية ، أو جمهورية مصر العربية ، أو السودان – وعليه لم تتطرق أي من الدراسات السابقة إلى دراسة وقياس مستوى الالتزام والجدية بتطبيق مبادئ ومعايير حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من خلال المنهج الوصفي أو التحليلي ، كما لم تتجه أي من الدراسات السابقة لتسليط الضوء على وجهتي نظر مراجعي الحسابات كجهة مستقلة والمستثمرين كأصحاب مصالح حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

هذا -وانطلاقا مما سبق يتضح للباحثين دور حوكمة الشركات من خلال ما تستند عليه من مبادىء وآليات ومحددات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث تؤكد الحوكمة على أبعاد الشفافية والرقابة والمساءلة داخل الشركات والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة سواء الداخلية أم الخارجية ، وهو ما يتناوله الباحثان فى القسم التالى.

القسم الثالث

محددات الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية

اولاً: حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية :

أصدر مجلس هيئة السوق المالية السعودي لائحة حوكمة الشركات خلال عام ٢٠٠٦م ، وقد احتوت هذه اللائحة على خمسة أبواب تضمن الباب الأول للأحكام التمهيدية، والباب الثاني أوضح حقوق المساهمين والجمعية العامة، والباب الثالث اهتم بالإفصاح والشفافية، أما الباب الرابع فبين كل ما يخص مجلس الإدارة، وجاء الباب الخامس متضمناً للأحكام الختامية.

وما يهمنا توضيحه هنا ما جاء بالمادة الأولى فقرة (ب) من الباب الأول من النص على أنه "تعد هذه اللائحة استرشادية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية ما لم ينص نظام أو لائحة أخرى أو قرار من مجلس الهيئة على إلزامية بعض ما ورد فيها من أحكام (عبدالفتاح،٢٠٠٩) ".

وقد ظلت لائحة حوكمة الشركات استرشادية حتى أدخلت بعض التعديلات من هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث تم التعديل خلال عام ٢٠٠٨م، بالنص على إلزامية الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة الوارد بالمادة التاسعة من الباب الثالث، بالإضافة إلى ما ورد في قواعد الإدراج والتسجيل، وكذلك إلزامية الفقرة ج، هـ من المادة الثانية عشرة، وأخيرا التعديل بالنص على إلزامية المادة الرابعة عشرة والتي تنص على تشكيل لجنة المراجعة، على أن يبدأ العمل بتلك التعديلات الملزمة من أول عام ٢٠٠٩م. وقد ترتب على عدم التزام الشركات بالإفصاح وما ورد في المواد المعدلة الملزمة توقيع غرامات مالية من هيئة السوق المالية على الشركات المساهمة المخالفة.

وفي عام 2009 م أصدر مجلس الهيئة قراره القاضي بتعديل الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من "لائحة حوكمة الشركات"المتعلقة بتنظيم المكافآت والتعويضات التي تدفع لأعضاء مجالس إدارات شركات المساهمة المُدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك لإضافة تعريف مصطلح" المكافآت والتعويضات"حرصاً من الهيئة على تعزيز مبادئ الحوكمة المطبقة على الشركات المُدرجة.

والحقيقة أن المشروع جاء ناقصا بسبب اقتصاره على تنظيم حالة الشركات المدرجة في السوق المالية وعدم شموله لجميع الشركات الخاضعة لنظام الشركات، إضافة إلى أن هناك بعض التضارب بين إلزامية بعض القوانين الموجودة في نظام الحوكمة وتلك القوانين الموجودة في نظام الشركات، ويعود السبب في ذلك إلى عدم مساهمة وزارة التجارة والصناعة في إعداد المشروع وانفراد الهيئة باستصدار اللائحة مما أدى إلى خلق تعارض بين قواعد اللائحة ونظام الشركات.

ومن أمثلة هذا التعارض التباين المتعلق بالمدة التي يجب مراعاتها لتوجيه الدعوة للمساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة وكذلك نوع الوسيلة المتبعة لنشر الدعوة وكذلك التضارب المتعلق بمدى جواز قدرة الجمعية العامة على عزل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى افتقاره إلى عنصر الشفافية بسبب غموض عباراته وتناقض مواده. ومن أمثلة التناقضات ما قضت به الفقرة (ج/٤) من المادة (١٤) وهو

أن من مهام لجنة المراجعة «التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم"بينما نلاحظ أن فقرة (ج/٥) من تلك المادة خولت لجنة المراجعة الموافقة «على أتعاب المحاسبين القانونيين». فكيف يمكن للجنة – وهي جهة فنية تعنى بالدراسات والمتابعة – أن توصي لمجلس الإدارة بتحديد أتعاب المحاسبين القانونيين وفي الوقت نفسه تقوم هي بالموافقة على الأتعاب؟ فضلا عن هذا، فإن المشروع لم ينظم مسائل جوهرية كالحد الأدنى من المساهمة الاجتماعية للشركة وآلية التصويت للأشخاص الاعتباريي

ثانياً : محددات الحوكمة كمدخل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية :

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة، وهي :-(Fawzy, S. 2003.PP: 3-4 ، عطية ،٢٠٠٦، ص٥٢، Imhoff.J.R & Eugene A,2003, PP.117-128.)

المحددات الخارجية :

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص

المحددات الداخلية :

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .

وفى ضوء ماسبق يتضح للباحثين ان حوكمة الشركات تقوم على إرساء مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية ، تنصب فى القوانيين والتشريعات والنظم واللوائح التى تشكل فى مجملها جزءاً من النظام الأساسى للشركة ، ويساعد تفعيل هذه المحددات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ويتضح ذلك من خلال الآتى :

أ- تحدد معايير المحاسبة مستوى الإفصاح اللازم فى القوائم المالية السنوية والدورية ،كما تحدد معايير المراجعة إطار موحد يحكم عمل مراقب الحسابات وبالتالى فإن توافر واكتمال هذه المعايير يساعد المحاسبين والمراجعيين فى اختيار أنسب الطرق والمعالجات المحاسبية عند إعداد ومراجعة القوائم المالية مما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية.

ب- تمثل لجنة المراجعة إحدى المحددات والضوابط الأساسية للحد من التلاعب والممارسات الابتكارية من جانب الإدارة نظرا لعلاقتها بكل من المراجع الداخلى ومراقب الحسابات فهى تتحقق من فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة والتغيرات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة ،وكذلك فحص ومراجعة المعلومات الإدارية التى تقدم للمستويات الإدارية المختلفة مما يضفى عليها الثقة والمصداقية

جـ-يؤدى وجود جهات رقابية كمحددات للحوكمة إلى فرض رقابة على الشركات فى الإفصاح عن قدر معين من المعلومات لمستخدمى القوائم المالية.

د- يقوم مجلس الإدارة كاحد محددات الحوكمة فى التأكد من سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة والالتزام بأحكام القوانيين الإشراف على عملية الإفصاح ، وضع استراتيجية للشركة وتحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ.

القسم الرابع

طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ومداخل الاستدلال عليها

أكدت العديد من أدبيات الفكر المحاسبى (خليل،٢٠١٠، ص ص١٥٣-٢١٧،عوض ٢٠١٠، ص ٩٩) على أن من أهم أسباب الأزمات المالية التى تعرضت لها كبرى الشركات العلمية هو الغش وإخفاء المعلومات وعدم تماثلها ،وحدوث مخالفات للتشريعات والقوا نين واللوائح وقصور أداء مراجعى الحسابات ،ولذلك اتجهت العديد من المنظمات المهنية الدولية والمحلية إلى إصدار الضوابط التى من شأنها استعادة ثقة المستثمرين فى معلومات التقارير المالية مثل إصدار قانون Sarbanes –Oxley وإصدار لوائح حوكمة الشركات وآليات تطبيقها، فضلا عن صدور معايير المحاسبة والمراجعة. هذا وقد بدأت العديد من منشآت الأعمال الالتزام بتطبيق مبادىء حوكمة الشركات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية نظراً لما تنطوى عليه من محددات داخلية تستهدف محاولة تخيض المخاطر من خلال تحديد العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ومحددات خارجية تستهف التحقق من التزام المنشأة بالقوانيين وحسن إدارتها. وسوف يتناول الباحثان طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية :

أولاً: دور الهيئات والمنظمات المهنية فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية :

اهتمت المنظمات والهيئات المهنية الدولية والمحلية بوضع مداخل ومعايير يمكن من خلالها الاستدلال على مدى جودة المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه المنظمات والهئيات المهنية ما يلى :

- **جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A):**

أكدت الجمعية على أهمية الأخذ بخاصية منفعة المعلومات لمستخدمى التقارير المالية كخاصية عامة يتم على أساسها بناء المعايير الأساسية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية والتى من أهمها : الملاءمة –عدم التحيز – القابلية للتحقق والقابلية للقياس.

- **المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA):**

حدد المعهد الأمريكى للمحاسبيين القانونيين مجموعة من الخصائص التى يجب توافرها فى المعلومات المحاسبية حتى يمكن الاستدلال على جودتها منها: الثبات، الملاءمة، الموضوعية، الجوهر، المأمونية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم.

- **مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB):**

أصدر المجلس خمسة عشر عنصرا للاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية وهى :الموثوقية –القابلية للفهم –الدقة –الصدق –التكامل –القيمة التنبؤية –التوقيت المناسب –القابلية للمقارنة –الأهمية النسبية –الصلاحية –الحياد –التحقق.

كما أكد (FASB,2006) على ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية العرض الصادق والعادل حتى تتسم بالجودة بدلا من خاصية إمكانية الاعتماد (الموثوقية)، وقد وصف خاصية العرض العادل والصادق بأن تكون المعلومات مفيدة فى اتخاذ القرارات الاستثمارية وتخصص الموارد ، كما أشار إلى أن خاصية العرض العادل والصادق تتضمن القابلية للتحقق،الحيادية ،عدم التحيز والاكتمال.

- **لجنة وضع المعايير المحاسبية فى انجلترا (ASSC):**

أشارت هذه اللجنة إلى مداخل الاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية تتمثل فى توافر الخصائص التالية :الملاءمة –القابلية للفهم –الثقة –القابلية للمقارنة –الاكتمال.

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية (ASSC):**

حددت اللجنة عدة خصائص يمكن من خلال الاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية من أهمها : الملاءمة، الثقة، القابلية للمقارنة ، الأهمية النسبية.

- **الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونين (scope):**

أشارت الهئية إلى أن جودة المعلومات المحاسبية يمكن الاستدلال عليها من توافر الخصائص التالية فى المعلومات المحاسبية : الملاءمة ، الثقة ، الحياد ، القابلية للمقارنة ، القابلية للفهم ، الأهمية النسبية.

كما اهتمت معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بوضع خصائص يمكن من خلالها الاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية مثل القابلية للمقارنة، الملاءمة، المصداقية، القابلية للفهم، الأهمية النسبية، الجوهر قبل الشكل، الحياد.

وفى ضوء ماسبق يتضح للباحثان بالرغم من الاختلاف بين المنظمات والهيئات المهنية حول طبيعة جودة المعلومات المحاسبية إلا أنها أكدت على ضرورة توافر خصائص معينة وإن اختلفت فى عدد هذه الخصائص حتى يمكن الاستدلال على هذه الجودة. كما يمكن توضيح أكثر الخصائص تأثيراً على جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لاهتمات الهئيات والمنظمات المهنية من خلال الجدول التالى (خليل ،٢٠٠٧، ص١٤) :

جدول رقم (١) يوضح دور الهئيات والمنظمات المهنية في تحديد مداخل الاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية

بيان / الدراسة	الجهة التي تمت فيه الدراسة	الملاءمة	المصداقية (الثقة)	القابلية للفهم	الاكتمال	الثبات	الموضوعية	التوقيت المناسب	القابلية للمقارنة	الأهمية النسبية	الجوهر قبل الشكل	القيمة التنبؤية	القيمة التصحيحية	القابلية للتحقق	صدق التعبير
ASSC	المملكة المتحدة	√	√	√	√	–	√	√	√	–	–	–	–	–	–
IASC	المستوى الدولي	√	√	–	–	–	–	–	√	√	–	–	–	–	–
FASB	أمريكا	√	√	–	–	√	√	√	√	–	–	√	√	√	√
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	السعودية	√	√	√	–	–	√	–	√	√	–	–	–	–	–
معايير المحاسبة المصرية	مصر	√	√	√	–	–	√	–	√	√	√	–	–	–	√

فى ضوء الجدول السابق يتضح للباحثين أن أكثر الخصائص التى يمكن من خلالها الاستدلال على جودة الممعلومات المحاسبية هى خاصية الملاءمة ولعل ذلك قد يرجع إلى تركيز هذه الخاصية على أن تكون المعلومات ذات فائدة لمستخدميها ، ومؤثرة فى اتخاذ القرار فضلا عن دورها فى تخفيض درجة حالة عدم التأكد لمستخدمى هذه المعلومات.

ثانياً: تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء حوكمة الشركات :

على الرغم من أهمية مفهوم جودة المعلومات المحاسبية لكافة الأطراف المستفيدة منها مثل الإدارة، المستثمرين، الهيئات الرقابية وغيرها، لأن الفكر المحاسبى لم يتوصل لمفهوم محدد وشامل لها نظرا لصعوبتها والتى قد ترجع إلى مايلى : **(الصباغ ،أحمد عبد المولي، ٢٠٠٣، ص ٢)**

ا- نسبية الجودة واقتصار حدودها على ضرورة إشباع احتياجات العميل وفى ضوء المقابل الذى يتحمله.

ب-المعلومات ليس لها وجود مادى ملموس يمكن إدراكه والتحقق منه بسهولة فضلا عن عدم قابلتها للتحزين وهوما يضفى عليها صعوبة عن جودة المنتجات الملموسة.

جـ-مستخدمو المعلومات المحاسبية لايمكنهم الحكم على كفاءة العمليات التشغلية لعملية إعداد المعلومات نظرا لعدم تواجدهم فى عملية الإعداد أو لنقص خبرتهم بالنواحى المحاسبية.

وفـى محاولـة للتوصـل لمفهـوم محـدد لجـودة المعلومـات المحاسـبية أشـارت دراسـة خليـل (٢٠٠٥،ص٧٤٧) بأنها هى ماتتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وماتحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد فى ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدمها ، كما تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مع الاتجاه لتطبيق حوكمة الشركات نظرا لما تنطوى عليه من مبادىء وآليات تعزز الرقابة والمساءلة وتحد من الممارسات غير الاخلاقية ، حيث اشارت دراسة (باشيخ ٢٠٠٩، ص ٢١٥) الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين جودة المعلومات المحاسبية وكل من تطبيق لائحة حوكمة الشركات ، الالتزام بتطبيق معاييرالمحاسبة ، كما أن دراسة (Farber.2005,P.43) حاولت تحليل العلاقة والارتباط بين مدى مصداقية نظام التقرير المالي وجودة آليات الحوكمة وباستخدام عينة مكونة من ٨٧ شركة تم تحديدها بواسطة SEC كشركات وجد أن الشركات التى تتسم بضعف آليات الحوكمة تتسم بعدم جودة المعلومات المحاسبية. وفى ضوء ماسبق يتضح للباحثين أن خصائص المعلومات المحاسبية التى حددتها الهئيات والمنظمات المهنية الدولية والمحلية لاتعد كافية وحدها لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية فهى تعد بمثابة معايير فنية لتحقق الجودة ، لذلك تبرز أهمية تطبيق حوكمة الشركات كمعايير رقابية فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الآتى :

أ- أكدت حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية على الإفصاح السليم وفى الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة والمتعلقة بالشركة ، بما فى ذلك المركزالمالى والأداء وحقوق الملكية وكذلك اعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والإفصاح المالى وغير المالى فضلا عن ضرورة إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجعيين مستلقين مما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية (الرشيدى ،٢٠٠٩،ص ٩).

ب-تعتمد حوكمة الشركات على عدة آليات من أهمها آلية لجنة المراجعة التى تتولى دراسة القوائم المالية السنوية والدورية قبل اعتمادها ونشرها ، دراسة وتقييم السياسات المحاسبية التى تتبناها الشركة قبل اعتمادها ،التحقق من كفاية تصميم الضوابط الرقابية فى المنشأة والتحقق من استقلال المراجعيين الداخليين والخارجيين (سامى ،٢٠٠٩،ص ص١٩١-١٩٧، Beng,w.g,2009,P.7)، آلية المراجعة الداخلية التى تساعد الشركة على تحقيق أهدافها وتحسين فعالية إدارة المخاطر والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية وتقييم بيئة الرقابة الداخلية المطبقة للتأكد من فاعليتها (Silva Kenneth D et.al ,2007,PP.113-125)، آلية المراجعة الخارجية التى تساعد على بث الثقة والمصداقية فى القوائم المالية التى تعدها منشآت الأعمال محل المراجعة وبالتالى إمكانية اعتماد مستخدمى هذه القوائم عليها فى ترشيد قراراتهم حيث تتحقق المراجعة الخارجية من مدى التزام المنشاة بتطبيق مبادىء الحوكمة ، فعالية نظام الرقابة الداخلية.

كما يرى الباحثان ان جودة المعلومات المحاسبية تتوقف أيضا على مدى الاكتمال والدقة فى معايير المحاسبة والمراجعة المستخدمة فى إعداد تلك المعلومات ومراجعتها كمعايير مهنية ، فمعايير المحاسبة والمراجعة توضح مدى التزام منشات الأعمال بحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة ،والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ،لذلك يرى الباحثان أهمية استكمال معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتعزيز مستوى الشفافية والدقة فى المعلومات المحاسبية.

وفى ضوء ماسبق يتضح للباحثين أن جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع يتوقف على عدد من المتغيرات المستقلة والتى من أهمها :

جودة المعلومات المحاسبية =خصائص المعلومات المحاسبية (معايير فنية) + حوكمة الشركات (معايير رقابية) + دقة واكتمال معايير المحاسبة والمراجعة (معايير مهنية).

القسم الخامس

الدراسـة الميدانيـة

بعد أن تناول الباحث فى الأجزاء السابقة من البحث محددات الحوكمة ودورها فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على لائحة الحوكمة بالمملكة العربية السعودية ومحددتها، ومعايير جودة المعلومات المحاسبية، فسف يركز الباحثان فى هذا المبحث على اختبار فروض البحث من خلال التعرف على مدى قبول أو رفض عينة البحث لفروض البحث. ويمكن للباحثين تناول الدراسة الميدانية على النحو التالى :

أولاً: فرضيات الدراسة:

من أجل الوقوف على مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وأثر ذلك على مستوى درجة الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، فقد تم صياغة الفرضيات التالية والتي يمكن عرضها على النحو التالي :

١-لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي.

٢-لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية :

إذ تم اختيار منطقة الرياض ، جدة ، الدمام ، الخبر ، خميس مشيط ، ابها لغايات حصر وتمثيل مناطق المملكة بشكل جيد.

ب- الحدود الزمانية :

امتدت المدة الزمنية للدراسة من عام ٢٠١١م ولغاية ٢٠١٢م.

ج- الحدود البشرية :

شملت عينة الدراسة المستثمرين ومراجعي الحسابات العاملين والمزاولين للمهنة بالمملكة العربية السعودية.

ثالثاً: مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشرائح التالية :

- مراجعي الحسابات القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة كما في ١٤٣٢/١٢/٣هـ حيث بلغ عددهم نحو (٢٠٢) محاسب.

- المستثمرون بالشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي.

رابعاً: عينة الدارسة :

- تكونت عينة الدراسة من مراجعي الحسابات حيث بلغ عددهم نحو (٩٦) مراجعاً تم تحديدهم اعتمادا على موقع http://www.surveysystem.com/sscalc.htm ، وهي تمثل ما نسبته (٤٧,٥%) من المجتمع الأصلي ، وقد تم التركيز على منطقتي الرياض وجدة والدمام نظرا لتواجد النسبة الأعلى من المراجعين في هذه المناطق ، كما تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة، وقد حاول الباحثان تجميع كامل الاستبانات بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل أو تلك التي لم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان.
- تكونت عينة الدراسة من المستثمرين حيث بلغ عددهم نحو (١٥٢) مستثمر وهي عينة عمدية تم اختيارها للمساهمة في تحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم التركيز على منطقتي الرياض وجدة نظرا لما يتميز به سكان هذه المناطق من معرفة واهتمام بعمليات الاستثمار بالشركات المساهمة ، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد ١٤٨ استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد ٩ استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ١٣٩ استبانة أي بنسبة (٨٦,٨%) وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً للأبحاث المماثلة.

خامساً: أداة الدراسة :

قام الباحثان بالاعتماد في جمع البيانات على استخدام أسلوب قائمة الاستبيان اذ يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب الملائمة في مثل هذا النوع من البحوث ، حيث قاما بتطوير استبانة خاصة لهذه الدراسة وقد تم توزيعها على الأفراد المعنيين بالإجابة عليها (مراجعي الحسابات والمستثمرين) وقد أعيد استلامها باليد – انظر الملحق رقم (١). وقد تكونت الاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات من جزئين ، تضمن الجزء الأول (٣) فقرات شملت البيانات العامة الخاصة بمراجعي الحسابات ، أما الجزء الثاني فقد تضمن (٨٩) فقرة شلمت ثلاثة محاور رئيسية كما هو موضح بالجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢) : يبين أجزاء الاستبانة التي تتعلق بمراجعي الحسابات

الجزء	المجال	الأسئلة التي تقيس المتغير
الجزء الأول	البيانات العامة الخاصة بالمراجعين	١-٣
الجزء الثاني	بيانات تتعلق بمستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي	١-٨٩
المحور الأول	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	١-٢٠
المحور الثاني	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	٢١-٣٧
المحور الثالث	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية.	٣٨-٨٩

أما فيما يتعلق بالاستبانة الخاصة بمراجعي الحسابات والمستثمرين والتي تستهدف تسليط الضوء على وجهات نظر كل منهم حول مستوى الإفصاح والشفافية للقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية – فقد تكونت من جزئين كما يظهرها الجدول رقم (٣) ، تضمن الجزء الأول البيانات العامة الخاصة بالمستثمرين حيث شمل هذا الجزء (١٠) فقرات ، أما الجزء الثاني فقد تضمن (٣٩) فقرة تقيس مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٣) : يبين أجزاء الاستبانة التي تتعلق بالمستثمرين والمراجعين

الجزء	المجال	الأسئلة التي تقيس المتغير
الجزء الأول	بيانات خاصة بالمستثمرين	١-١٠
الجزء الثاني	بيانات مشتركة بين المراجعين والمستثمرين تقيس مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية	١-٣٩

أما فيما يتعلق بصياغة استبانات الدراسة فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس (أوافق تماما ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق مطلقا) وقد أعطيت هذه الإجابات الدرجات (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (٤) ، حيث تم اعتماد الوسط الحسابي الفرضي (٣) عند تحليل النتائج ، وقد تم إعطاء الوزن النسبي وفقا للمقياس التالي لمتوسط إجابات كل من مراجعي الحسابات والمستثمرين والتي تقيس أهداف الدراسة الميدانية.

جدول رقم (٤) : يبين الوسط الحسابي والوزن النسبي حسب مقياس ليكرت الخماسي

الوسط الحسابي	الوزن النسبي
أكثر من ٤,٢٥ إلى ٥	أوافق تماما
أكثر من ٣,٥ إلى أقل من ٤,٢٥	أوافق
أكثر من ٢,٧٥ إلى أقل من ٣,٥	محايد
أكثر من ٢ إلى أقل من ٢,٧٥	لا أوافق
٢ فأقل	لا أوافق مطلقا

- **صدق وثبات الاستبانة :**

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين هما:

١. **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)** : لقد تم عرض استبانات الدراسة على أربعة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات المملكة العربية السعودية ممن لديهم الالمام الواسع بموضوع الدراسة ومشكلتها ، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم

من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من ٩٢% من المحكمين وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر ملحق رقم (١).

٢. **صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة:** تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان الموزع على عينة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ، وذلك للتأكد من مدى وجود ارتباط أم لا ، ويوضح الجدول رقم (٥) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة كانت أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٥): الصدق الداخلي لفقرات استبانة المراجعين

م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المحور الأول			المحور الثاني			المحور الثالث		
١	0.5٠9	0.000	١	0.478	0.000	١	0.638	0.000
٢	0.663	0.000	٢	0.492	0.000	٢	0.520	0.000
٣	0.586	0.000	٣	0.644	0.000	٣	0.702	0.000
٤	0.678	0.000	٤	0.515	0.000	٤	0.718	0.000
٥	0.766	0.000	٥	0.313	0.02	٥	0.711	0.000
٦	0.755	0.000	٦	0.579	0.000	٦	0.719	0.000
٧	0.550	0.000	٧	0.667	0.000	٧	0.731	0.000
٨	0.662	0.000	٨	0.752	0.000	٨	0.656	0.000
٩	0.573	0.000	٩	0.666	0.000	٩	0.721	0.000
١٠	0.681	0.000	١٠	0.588	0.000	١٠	0.676	0.000
١١	0.427	0.000	١١	0.727	0.000	١١	0.750	0.000
١٢	0.578	0.000	١٢	0.657	0.000	١٢	0.660	0.000
١٣	0.714	0.000	١٣	0.651	0.000	١٣	0.689	0.000
١٤	0.398	0.000	١٤	0.737	0.000	١٤	0.716	0.000
١٥	0.695	0.000	١٥	0.674	0.000	١٥	0.440	0.000
١٦	0.635	0.000	١٦	0.620	0.000	١٦	0.485	0.000
١٧	0.653	0.000	١٧	0.581	0.000	١٧	0.738	0.000
١٨	0.429	0.000				١٨	0.672	0.000
١٩	0.605	0.000				١٩	0.477	0.000
٢٠	0.716	0.000				٢٠	0.611	0.000
						21	0.587	0.000
						22	0.758	0.000
						٢٣	0.601	0.000
						٢٤	0.347	0.000
						٢٥	0.338	0.01
						٢٦	0.640	
						٢٧	0.641	
						٢٨	0.608	
						٢٩	0.717	
						٣٠	0.495	
						٣١	0.639	
						٣٢	0.539	
٣٣	0.578	0.000						
٣٤	0.580	0.000						
٣٥	0.645	0.000						
٣٦	0.568	0.000						
٣٧	0.544	0.000						
٣٨	0.488	0.000						
٣٩	0.262	0.010						
٤٠	0.320	0.01						
٤١	0.700	0.000						
٤٢	0.590	0.000						
٤٣	0.683	0.000						
44	0.594	0.000						
45	0.441	0.000						
46	0.597	0.000						
47	0.651	0.000						
48	0.600	0.000						
49	0.644	0.000						
50	0.512	0.000						
51	0.578	0.000						
52	0.568	0.000						

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥=α.

وفيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والمعدل الكلي لفقرات استبانة المراجعين والمستثمرين ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، كما أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة كانت اقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٦) : الصدق الداخلي لفقرات استبانة المراجعين والمستثمرين

م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	م	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الجزء الثاني								
1	٠,٤٠١	0.000	١٩	٠,٥٣٨	0.000	٣٧	٠,٤٠٩	0.000
2	٠,٣٥٤	0.000	٢٠	٠,٥٦٨	0.000	٣٨	٠,٣٥٠	0.000
3	٠,٤٥٦	0.000	٢١	٠,٥٦٩	0.000	٣٩	٠,٣٨٤	0.000
4	٠,٥٩٤	0.000	٢٢	٠,٥٨٩	0.000			
5	٠,٦٥٧	0.000	٢٣	٠,٥٠٠	0.000			
6	٠,٤٥٦	0.000	٢٤	٠,٤٣٣	0.000			
7	٠,٣٩٥	0.000	٢٥	٠,٥٠٨	0.000			
8	٠,٣٨٤	0.000	٢٦	٠,٣٧٨	0.000			
9	٠,٢٨٧	٠,٠٠١	٢٧	٠,٤٧٧	0.000			
10	٠,٢٩٢	0.000	٢٨	٠,٤٢٨	0.000			
11	٠,٢٠٩	٠,٠١٤	٢٩	٠,٢٧٣	٠,٠٠١			
12	٠,٣٣١	0.000	٣٠	٠,٢٧٣	٠,٠٠١			
13	٠,٤١٣	0.000	٣١	٠,٢٧٩	٠,٠٠١			
14	٠,٣٩١	0.000	٣٢	٠,٣٨٧	0.000			
15	٠,٣٦٥	0.000	٣٣	٠,٣٢٤	0.000			
16	٠,٤٠٥	0.000	٣٤	٠,٣٨١	0.000			
17	٠,٤٣٩	0.000	٣٥	٠,١١٣	٠,١٨٧			
18	٠,٣٣٠	0.000	٣٦	٠,٢١٧	٠,٠١٠			

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥=α.

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

يشير الجدول رقم (٧) الى معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور استبانة المراجعين مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) والتي تراوحت بين (٠,٨٥١- ٠,٩٦٩)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05).

جدول رقم (٧): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور الفرعي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي.	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	0.851	0.000
	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	0.902	0.000
	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	0.969	0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥=α.

ثبات فقرات الاستبانة : تم إجراء خطوات الثبات على عينة الدراسة بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient** : تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية والرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (٨) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان.

٢- **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (٨) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (٨) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية و طريقة والفا كرونباخ)

الاستبانة	المحور	المجال	عنون المحور الفرعي	التجزئة النصفية			
				عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	معامل ألفا كرونباخ
المراجعين	مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي.	الأول	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	20	0.607	0.756	0.899
		الثاني	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	17	0.590	0.742	0.835
		الثالث	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	52	0.896	0.945	0.944
	جميع الفقرات			89			٠,٩٦٧
المراجعين والمستثمرين	مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية	الثاني	بيانات مشتركة بين المراجعين والمستثمرين تتعلق بمستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية	39	0.434	0.605	0.713
	جميع الفقرات			٣٩			٠,٧٣٩

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥=α.

الجدول رقم (٨) يوضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة الخاصة بالمراجعين (٠,٩٦٧) ، في حين كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة الخاصة بالمراجعين والمستثمرين (٠,٧٣٩) – حيث تعبر هذه القيم عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدلل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله ، وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

- **أساليب المعالجة الإحصائية :**

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١- النسب المئوية والتكرارات.

٢- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

٣- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

٤- معادلة سبيرمان براون للثبات.

٥- اختبار كولومجروف - سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا

٦- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test

٧- اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

- **إختبار التوزيع الطبيعي :**

تم عرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أصغر من ٠,٠٥ وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات غير المعلمية.

جدول رقم (٩) : اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية		
		عدد العبارات	قيمة Z	مستوى الدلالة
الاستبانة الخاصة بالمراجعين				
مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي.	القواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	20	13.255	0.00
	القواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	17	11.862	٠,٠٠
	القواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	52	19.948	٠,٠٠
جميع عبارات المحور الأول		٨٩	**26.864**	٠,٠٠
الاستبانة الخاصة بالمراجعين والمستثمرين				
مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية	بيانات مشتركة بين المراجعين والمستثمرين تتعلق بمستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية	39	14.073	0.00
جميع عبارات المحور الثاني		٣٩	**16.304**	**0.00**

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً: تحليل نتائج البيانات العامة الخاصة بمراجعي الحسابات :

من خلال الجدول رقم (١٠) والذي يظهر البيانات العامة المتعلقة بعينة الدراسة (مراجعي الحسابات) ، حيث يتضح للباحثين ما يلي :

- كافة عينة الدراسة من المتخصصين في المحاسبة ، سواء أكان في مرحلة البكالوريوس أم الماجستير أم الدكتوراه وهذا يعني أنهم مؤهلون تأهيلا أكاديميا ملائما.
- أن ما نسبته ٦٩,٥٧% من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الزمالة السعودية SOCPA مما يعزز تمرسهم في فهم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها.
- أن ما نسبته ٧٣,٩١% من عينة الدراسة هم ممن لديهم خبرة عملية في مهنة المحاسبة تتراوح ما بين خمس سنوات كحد أدنى إلى خمس عشرة سنة كحد أعلى.
- المؤشرات السابقة تشير إلى كفاية تأهيل عينة الدراسة مما يعطي نتائج إيجابية عند تعميم نتائج الدراسة ومما يعزز الثقة بالنتائج المحصل عليها أن المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال عملهم الحالي .

وتدل نتيجة متغير المؤهل العلمي على تنوع المستوى التعليمي لمفردات الدراسة مما يعني أن نظرتهم لعناصر المناخ التنظيمي سيتأثر بمستواهم العلمي وقد بلغت النسبة الأعلى (٤٢,٨%) إلى حملة البكالوريوس ويعزو الباحثان إلى أن حملة الشهادات العليا يفضلون العمل في المؤسسات التعليمية لأنها توفر مناخاً تنظيمياً ملائماً ومناسباً، بالإضافة إلى أن الجامعة تحتاج إلى عاملين من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية في المجالات الإدارية.

الجدول رقم (١٠) يظهر البيانات العامة الخاصة بعينة الدراسة (مراجعي الحسابات)

البيـــان		التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس محاسبة	٧٩	%٨٠,٦
	ماجستير محاسبة	١٨	%١٨,٤
	دكتوراه محاسبة	----	-----
	مؤهل آخر	----	-----
المؤهلات المهنية	CPA الزمالة الأمريكية	٧٧	%٧٨,٦
	CA الزمالة البريطانية	----	------
	SOCPA الزمالة السعودية	٩	%٩,٢
	CIA جمعية المراجعين الداخليين	١	%١,٠
	أخرى	٨	%٨,٢
عدد سنوات	أقل من خمس سنوات	٣١	%٣١,٦

الخبرة	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	٢٣	%٢٣,٥
	من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة	٧	%٧,١
	خمس عشرة سنة فأكثر.	٣٦	%٣٦,٧

ثانياً : تحليل نتائج البيانات العامة الخاصة بالمستثمرين:

من خلال الجدول رقم (١١) يتضح للباحثين ما يلي :

- أن أعلى نسبة استثمار يقبل عليها المستثمرون من سن ٣٤ عام فما فوق ، وهو ما يشير إلى أن عينة الدراسة يتوافر لديهم الخبرة والمعرفة بمخاطر الاستثمار والقدرة على فهم طبيعة عمل لجان المراجعة ، وهو ما يساعد على تعميم النتائج.
- أن معظم المتجهين للاستثمار هم من حملة البكالوريوس وبالتالي يتوافر لديهم الوعي الكافي والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة ويمكنهم الحكم على أداء لجان المراجعة ودورها في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة
- أن معظم الاستثمارات هي استثمارات قصيرة الأجل وهو يشير إلى أن هدف المستثمرين الحصول على عائد سريع وبأقل مخاطرة ممكنة كما أن الاستثمار يغلب عليه الشكل الفردي.
- إقبال موظفي القطاع الخاص بدرجة كبيرة على الاستثمار يليهم موظفو القطاع الحكومي وهو ما يشير إلى امتلاكهم لرأس المال الكافي للاستثمار في الأسهم، كما يشير إلى إدراكهم إلى طبيعة الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالشركات السعودية من خلال تفهم للتقارير المالية المنشورة وخاصة تقرير المراجع الخارجي بالرغم من ما قد يتضمنه من مصطلحات لا يفهمها البعض نظرا لنقص الخبرة لديهم.
- ارتفاع نسبة الاستثمار في الشركات الصناعية يليها المؤسسات المالية والزراعية ، وتزايد نسبة الاستثمار في الفئة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ سهم ، مما يشير إلى تزايد صغار المستثمرين في عينة البحث.
- اعتماد المستثمرين في الحصول على المعلومات من المكاتب التي تتعامل في الأسهم بهدف ضمان الحصول على دخل دوري وتجنب المخاطرة بقدر الإمكان ،مما ينعكس على فهم عينة البحث لطبيعة الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالشركات المساهمة.

الجدول رقم (١١) يظهر البيانات العامة الخاصة بعينة الدراسة (المستثمرين)

	البيـــان		التكرار	النسبة
١	المؤهل العلمي	بدون مؤهل	------	------
		أقل من الثانوية	------	------

	البيـــان		التكرار	النسبة
		ثانوية عامة	-----	-----
		بكالوريوس	٨٦	٦١,٩
		ماجستير	٥٣	٣٨,١
		دكتوراه	-----	-----
٢	نوع الاستثمار	فردي	٧٧	٥٥,٤
		مؤسسة	٢٤	١٧,٣
٣	طبيعة العمل	موظف حكومي	٦	٤,٣
		موظف قطاع خاص	٦٧	٤٨,٢
		أعمال حرة	٦٦	٤٧,٥
		أخرى (حدد) -------	-----	-----
٤	طبيعة القطاعات المستثمر فيها	مؤسسات مالية	٦٨	٤٨,٩
		قطاعات صناعية	٥٣	٣٨,١
		قطاعات تجارية	٤	٢,٩
		زراعية	-----	-----
		خدمية وأخرى	١١	٧,٩
٥	عدد الأسهم المستثمرة	اقل من ١٠٠سهم	٦	٤,٣
		من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ سهم	٥٥	٣٩,٦
		من ١٠٠١ سهم إلى ٣٠٠٠ سهم	٢٥	١٨,٠
		من ٣٠٠١ إلى ٦٠٠٠سهم	٨	٥,٨
		أكثر من ٦٠٠٠ سهم	٤٢	٣٠,٢
٦	سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم	اقل من سنة	٩	٦,٥
		من سنة إلى اقل من ٣ سنوات	٥٦	٤٠,٣
		من ٣ سنة إلى اقل من ٥ سنوات	٢٧	١٩,٤
		أكثر من ٥ سنوات	٤٢	٣٠,٢
٧	عملية بيع وشراء الأسهم	بنفسك	٨١	٥٨,٣
		مكاتب شراء وبيع الأسهم	٦	٤,٣
		البنوك	٤٧	٣٣,٨
		الأقارب والأصدقاء	-----	-----
٨	مصادر الحصول على المعلومات	التقرير السنوي للشركة	٧	٥,٠
		المكاتب التي تتعامل في الأسهم	٥	٣,٦
		الصحف والنشرات المحلية	٧١	٥١,١

	البيـــان		التكرار	النسبة
		الأصدقاء والأقارب	٤٦	٣٣,١
		وحدات تداول الأسهم ومراكز الاستثمار في البنوك	-----	-----
٩	الدافع من الاستثمار في الأسهم	المحافظة على راس المال	٢	١,٤
		الحصول على دخل دوري	٩٨	٧٠,٥
		دوافع اجتماعية	-----	-----
		أخرى	-----	-----
١٠	مدى تفهم صيغة ومحتوى تقرير المراجع	واضح	٢٩	٢٠,٩
		واضح مع وجود مصطلحات غامضة	٨٧	٦٢,٦
		غير واضح	-----	-----

نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها :

في هذا الجزء سوف يتم عرض نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة في ضوء الأهداف الموضوعة ولإثبات صحة الفروض وذلك على النحو الآتي :-

أولاً : التحليل الوصفي لآراء عيية الدراسة حول مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي:

تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات من خلال تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة والتي تشير حسب وجهة نظر الباحثين إلى درجة ومستوى الالتزام بالضوابط والقواعد العامة لحوكمة الشركات ، حيث تمثل **المحور الأول** بمستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين ، وتمثل **المحور الثاني** بمستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ، وأخيرا تمثل **المحور الثالث** بمستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية.

وقد اعتمدت الدراسة على إيجاد النسب المئوية لكل إجابة وكذلك المتوسط الحسابي لكل فقرة، وكذلك تم استخدام اختبار T لمتوسط العينة الواحدة ((One Sample T Test بهدف معرفة الفقرات التي تؤيد محتوى كل فقرة وكذلك الفقرات التي تنافي محتوى الفقرة، وتكون إجابة الفقرة ايجابية عندما يكون معدل الفقرة أكبر من (٣) ومستوى المعنوية اقل من (٠,٠٥)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى عدم اتفاق أفراد العينة على محتوى الفقرة عندما يكون متوسط الفقرة اقل من ٣ ومستوى المعنوية اقل من (٠,٠٥)، ويكون هناك عدم اتفاق على محتوى الفقرة عندما يكون مستوى المعنوية لكل فقرة اكبر من (٠,٠٥) ، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة.

أ. المحور الأول : مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين:

يشير الجدول رقم (١٢) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى الالتزام بالقواعد العامة لحقوق المساهمين والجمعية العامة واختبار t للعينة الواحدة ، ومن خلال نتائج الجدول رقم (١٢) يتضح ما يأتي :

١- تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٧٨-٤,٥٣) ، وعليه فاننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (١٧) والتي كانت تتعلق بمدى التزام المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار – من الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، حيث بلغ المتوسط العام لهذه الفقرة (٣,٧٨) وبانحراف معياري (٠,٨٦) ، في حين كانت أعلى المتوسطات للفقرة رقم (١١) والتي تتعلق بمدى الالتزام بإعطاء الحق للمساهمين بمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة والمحاسب القانوني حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤,٥٣) وبانحراف معياري (٠,٧٣).

٢- بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٠٩) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨١,٨٠) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٥٢) ، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (١٢,٧١) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة ، وهذا ما يشير أيضا إلى أن هناك هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين من وجهة نظر عينة الدراسة.

٣- كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى المعنوية لكل فقرة اقل من(٠,٠٥)، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة(0.01) .

جدول رقم (١٢) : الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين واختبار t للعينة الواحدة

المجال	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
حقوق المساهمين والجمعية العامة	X1	٤,٥٢	١١,٩٥	٠,٥٤	٩٠,٤	٢٧,٧٣	٠,٠٠
	X2	٤,٣٤	١٥,٤٤	٠,٦٧	٨٦,٨	١٩,٥٤	٠,٠٠
	X3	٤,٢٤	٢٠,٤٢	٠,٨٦٦	٨٤,٨	١٤,١٨	٠,٠٠
	X4	٤,١٠	٢٠,٠٣	٠,٨٢٢	٨٢,٠٦	١٣,٢٠	٠,٠٠
	X5	٤,٠٩	٢٢,٧٤	٠,٩٣	٨١,٨	١١,٤٩	٠,٠٠
	X6	٤,١٦	١٩,٤٧	٠,٨١	٨٣,٢	١٤,١٢	٠,٠٠
	X7	٤,٣١	١٥,٣١	٠,٦٦	٨٦,٢	١٩,٣٩	٠,٠٠
	X8	٤,٠٩	١٩,٨٠	٠,٨١	٨١,٨	١٣,١٦	٠,٠٠
	X9	٣,٩٠	٢٧,٤٤	١,٠٧	٧٨	٨,٣٤١	٠,٠٠
	X10	٤,٠٣	١٨,٦١	٠,٧٥	٨٠,٦	١٣,٤٢	٠,٠٠
	X11	٤,١١	١٧,٧٦	٠,٧٣	٩٠,٦	٣,٥٨٩	٠,٠٠

	X12	٤,٠٥	١٨,٥٢	٠,٧٥	٨١	١٣,٧١	٠,٠٠
	X13	٤,٠٠	٢٣,٧٥	٠,٩٥	٨٠	١٠,٢٨	٠,٠٠
	X14	٤,٢١	١٦,٨٦	٠,٧١	٨٤,٢	١٦,٨٦	٠,٠٠
	X15	٣,٨٤	٢٤,٢٢	٠,٩٣	٧٦,٨	٨,٨٦٥	٠,٠٠
حقوق التصويت	X16	٣,٧٩	٢٣,٢٢	٠,٨٨	٧٥,٨٠	٨,٧٩٤	٠,٠٠
	X17	٣,٧٨	٢٢,٧٥	٠,٨٦	٧٥,٦٠	٨,٨٨٢	٠,٠٠
حقوق المساهمين في أرباح الأسهم	X18	٤,١٣	١٤,٥٣	٠,٦٠	٨٢,٦	١٨,٤٣	٠,٠٠
	X19	٤,٠٤	١٥,٣٥	٠,٦٢	٨٠,٨	١٦,٣٣	٠,٠٠
	X20	٤,٠٥	١٨,٥٢	٠,٧٥	٨١	١٣,٧١	٠,٠٠
المعدل العام لفقرات المجال الأول X1-X20		**4.09**	**12.71**	**0.52**	**81.80**	**20.36**	٠,٠٠

ب- المحور الثاني : مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات:

يشير الجدول رقم (١٣) الى الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات واختبار t للعينة الواحدة ، ومن خلال نتائج الجدول رقم (١٣) يتضح ما يأتي :

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٧٧-٤,٢٨) ، وعليه فاننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٣٢) والتي تتعلق بمدى الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ميزات ومكافئات وتعويضات الأعضاء (أعضاء مجلس الإدارة ، كبار التنفيذيين ، المدير المالي ، الرئيس التنفيذي) ، حيث بلغ المتوسط العام لهذه الفقرة (٣,٧٧) وبانحراف معياري (١,١٢) ، في حين كانت أعلى المتوسطات للفقرة رقم (٢١) والتي تتعلق بمدى الالتزام بفحص ومراجعة المعلومات الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة وتنظيم إعدادها وتوقيت عرضها ، بالإضافة إلى مراجعة المعلومات المقدمة للمستثمرين والتأكد من شمولها ، ودقتها وهو ما يتفق مع مبدأ "الإفصاح والشفافية "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة تقريبا (٤,٢٨) وبانحراف معياري (٠,٥٥) .

٢. بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (4.08) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3) ، وبلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨١,٦١) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٤٦) ، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (١١,٢٧) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين اجابات عينة الدراسة، وهو ما يشير أيضا الى أن هناك التزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة.

٣. كانت جميع الفقرات إيجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من (0.05) ، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

جدول رقم (١٣) : الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات واختبار t للعينة الواحدة

المجال	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
الإفصاح والشفافية	X21	٤,٢٨	١٢,٨٥	٠,٥٥	٨٥,٦٠	٢٢,٧٣	٠,٠٠
	X22	٤,٢٣	١٣,٤٨	٠,٥٧	٨٤,٦٠	٢١,٢٥	٠,٠٠
	X23	٤,١١	١٩,٩٥	٠,٨٢	٨٢,٢٠	١٣,٢٥	٠,٠٠
	X24	٤,٠٨	١٧,١٦	٠,٧٠	٨١,٦٠	١٥,١٨	٠,٠٠
	X25	٤,٢٤	١٤,٣٩	٠,٦١	٨٤,٨٠	٢٠,٠٤	٠,٠٠
	X26	٤,١٦	١٧,٥٥	٠,٧٣	٨٣,٢٠	١٥,٦٨	٠,٠٠
	X27	٤,١٩	١٤,٣٢	٠,٦٠	٨٣,٨٠	١٩,٤٢	٠,٠٠
	X28	٤,١٩	١٥,٠٤	٠,٦٣	٨٣,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
	X29	٤,٢٤	١٣,٤٤	٠,٥٧	٨٤,٨٠	٢١,٢٥	٠,٠٠
	X30	٤,١٧	١٤,١٥	٠,٥٩	٨٣,٤٠	١٩,٤٤	٠,٠٠
	X31	٣,٩٣	٢٣,٤١	٠,٩٢	٧٨,٦٠	١٠,٠٢	٠,٠٠
	X32	٣,٧٧	٢٩,٧١	١,١٢	٧٥,٤٠	٦,٧٨٣	٠,٠٠
	X33	٣,٩٢	٢٢,٧٠	٠,٨٩	٧٨,٤٠	٩,٣١٠	٠,٠٠
	X34	٣,٨٣	٢٥,٨٥	٠,٩٩	٧٦,٦٠	٨,٢٥٢	٠,٠٠
	X35	٣,٨٧	٢٢,٢٢	٠,٨٦	٧٧,٤٠	٩,٩٣٠	٠,٠٠
	X36	٤,٠٤	١٩,٠٦	٠,٧٧	٨٠,٨٠	١٣,٢١	٠,٠٠
	X37	٤,١٢	١٣,٥٩	٠,٥٦	٨٢,٤٠	١٩,٦٣	٠,٠٠
المعدل العام لفقرات المجال الأول X21-X37		**4.08**	**11.27**	**0.46**	**81.61**	**22.99**	٠,٠٠

ج- المحور الثالث : مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية:

يشير الجدول رقم (١٤) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية واختبار t للعينة الواحدة، ومن خلال نتائج الجدول رقم (١٤) يتضح ما يأتي :

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٦١-٤,٤٩) ، وعليه فاننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٦٧) والتي تتعلق بمدى حرص لجنة المراجعة على عقد اجتماعا واحدا على الأقل في العام مع المراجعين الخارجيين دون حضور الإدارة لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام ، حيث بلغ المتوسط العام لهذه الفقرة (٣,٦١) وبانحراف معياري (١,٣٤) ، في حين كانت أعلى المتوسطات للفقرة رقم (٧٦) والتي تتعلق بمستوى الالتزام بعدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة بالشرف والأمانة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة تقريبا (٤,٤٩) وبانحراف معياري (٠,٥٤).

٢. بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٠٨) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3) ، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨١,٦٠) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٤٦) ، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (١١,٢٧) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة ، وهذا ما يشير أيضا إلى أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية من وجهة نظر عينة الدراسة.

٣. كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة اقل من (0.05) ، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

جدول رقم (١٤) : الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الادارة والإجراءات التنظيمية والقانونية واختبار t للعينة الواحدة

المجال	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
مجلس الإدارة	X38	٤,١٣	١٦,٩٥	٠,٧٠	٨٢,٦٠	١٥,٩١	٠,٠٠
	X39	٤,١٤	١٤,٧٣	٠,٦١	٨٢,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
	X40	٤,١٠	١٩,٧٦	٠,٨١	٨٢,٠٠	١٣,٤١	٠,٠٠
	X41	٤,٠٢	٢١,٨٩	٠,٨٨	٨٠,٤٠	١١,٤٥	٠,٠٠
	X42	٣,٩٨	٢٣,١٢	٠,٩٢	٧٩,٦٠	١٠,٤٣	٠,٠٠
	X43	٣,٩٥	٢٢,٧٨	٠,٩٠	٧٩,٠٠	١٠,٣١	٠,٠٠
	X44	٤,٠٦	١٩,٩٥	٠,٨١	٨١,٢٠	١٢,٨٤	٠,٠٠
	X45	٣,٨٩	٢٦,٢٢	١,٠٢	٧٧,٨٠	٨,٧٠٠	٠,٠٠
	X46	٣,٨٥	٢٤,٩٤	٠,٩٦	٧٧,٠٠	٨,٦٦٣	٠,٠٠
	X47	٣,٧٩	٢٨,٥٠	١,٠٨	٧٥,٨٠	٧,٢٤٢	٠,٠٠
	X48	٣,٦٨	٢٩,٦٢	١,٠٩	٧٣,٦٠	٦,٢٢٣	٠,٠٠
	X49	٣,٦٨	٢٥,٠٠	٠,٩٢	٧٣,٦٠	٧,٤١٩	٠,٠٠
	X50	٣,٩٨	٢٠,٣٥	٠,٨١	٧٩,٦٠	١٢,٠٣	٠,٠٠
	X51	٣,٨٠	٢٢,٨٩	٠,٨٧	٧٦,٠٠	٩,٠٦٥	٠,٠٠
	X52	٤,١١	١٥,٣٣	٠,٦٣	٨٢,٢٠	١٧,٤٨	٠,٠٠
	X53	٤,١٥	١٥,١٨	٠,٦٣	٨٣,٠٠	١٧,٤٦	٠,٠٠

المجال	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
	X54	٣,٩٢	٢٠,٦٦	٠,٨١	٧٨,٤٠	١١,٣٢	٠,٠٠
	X55	٤,٢٣	١٤,٦٦	٠,٦٢	٨٤,٦٠	١٨,٩٥	٠,٠٠
	X56	٤,١٤	١٥,٤٦	٠,٦٤	٨٢,٨٠	١٧,٣١	٠,٠٠
	X57	٤,١٩	١٦,٧١	٠,٧٠	٨٣,٨٠	١٦,٤٠	٠,٠٠
	X58	٤,٢٩	١٣,٧٥	٠,٥٩	٨٥,٨٠	٢١,٣٥	٠,٠٠
لجنة المراجعة	X59	٤,٠٠	٢٢,٥٠	٠,٩٠	٨٠,٠٠	١٠,٩٢	٠,٠٠
	X60	٤,٠٨	١٧,٤٠	٠,٧١	٨١,٦٠	١٤,٨٧	٠,٠٠
	X61	٤,٢٢	١٧,٠٦	٠,٧٢	٨٤,٤٠	١٦,٥٧	٠,٠٠
	X62	٤,٢٠	١٥,٩٥	٠,٦٧	٨٤,٠٠	١٧,٥٧	٠,٠٠
	X63	٤,١٣	٢١,٣١	٠,٨٨	٨٢,٦٠	١٢,٦١	٠,٠٠
	X64	٣,٩١	٢٢,٢٥	٠,٨٧	٧٨,٢٠	١٠,٣٣	٠,٠٠
	X65	٤,٠٩	٢١,٠٣	٠,٨٦	٨١,٨٠	١٢,٤١	٠,٠٠
	X66	٤,١٠	١٨,٧٨	٠,٧٧	٨٢,٠٠	١٤,١٠	٠,٠٠
	X67	٣,٦١	٣٧,١٢	١,٣٤	٧٢,٢٠	٤,٥١٤	٠,٠٠
	X68	٣,٩١	٢١,٢٣	٠,٨٣	٧٨,٢٠	١٠,٧٩	٠,٠٠
	X69	٣,٩٧	١٦,١٢	٠,٦٤	٧٩,٤٠	١٤,٩٥	٠,٠٠
	X70	٣,٩٥	١٩,٢٤	٠,٧٦	٧٩,٠٠	١٢,٣٨	٠,٠٠
	X71	٤,١٧	١٥,٣٥	٠,٦٤	٨٣,٤٠	١٧,٩٢	٠,٠٠
	X72	٤,٢٢	١٤,٢٢	٠,٦٠	٨٤,٤٠	٢٠,٠٠	٠,٠٠
	X73	٤,٣٠	١٤,١٩	٠,٦١	٨٦,٠٠	٢٠,٨٤	٠,٠٠
	X74	٤,٢٧	١٤,٩٩	٠,٦٤	٨٥,٤٠	١٩,٦٣	٠,٠٠
	X75	٤,٢٩	١٦,٠٨	٠,٦٩	٨٥,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
لجنة الترشيحات والمكافئات	X76	٤,٤٩	١٢,٠٣	٠,٥٤	٨٩,٨٠	٢٧,١٤	٠,٠٠
	X77	٤,٤٢	١٣,٣٥	٠,٥٩	٨٨,٤٠	٢٣,٦٦	٠,٠٠
	X78	٤,٠٥	١٨,٧٧	٠,٧٦	٨١,٠٠	١٣,٤٧	٠,٠٠
	X79	٤,١٩	١٥,٠٤	٠,٦٣	٨٣,٨٠	١٨,٤١	٠,٠٠
	X80	٤,٠٥	٢٠,٧٤	٠,٨٤	٨١,٠٠	١٢,٢٣	٠,٠٠
	X81	٤,٢٢	١٤,٦٩	٠,٦٢	٨٤,٤٠	١٩,٤٦	٠,٠٠
	X82	٤,١١	٢١,٤١	٠,٨٨	٨٢,٢٠	١٢,٣٤	٠,٠٠
اجتماعات مجلس الادارة وجدول الأعمال	X83	٤,٢٣	١٥,١٣	٠,٦٤	٨٤,٦٠	١٨,٩٨	٠,٠٠
	X84	٤,١٠	١٩,٠٢	٠,٧٨	٨٢,٠٠	١٣,٨٦	٠,٠٠
	X85	٤,١٤	١٤,٩٨	٠,٦٢	٨٢,٨٠	١٧,٩١	٠,٠٠
	X86	٤,١٦	١٥,٦٣	٠,٦٥	٨٣,٢٠	١٧,٤٨	٠,٠٠
تعارض المصالح في مجلس الادارة	X87	٤,٢٤	١٤,٦٢	٠,٦٢	٨٤,٨٠	١٩,٥١	٠,٠٠
	X88	٤,٣٠	١٥,٨١	٠,٦٨	٨٦,٠٠	١٨,٨٩	٠,٠٠
	X89	٤,٢٨	١٤,٢٥	٠,٦١	٨٥,٦٠	٢٠,٧٤	٠,٠٠
المعدل العام لفقرات المجال الأول X38-X89		4.08	11.27	0.46	81.60	23.02	٠,٠٠

ثانياً : التحليل الوصفي لآراء عيية الدراسة (المراجعين والمستثمرين) حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية:

تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات من خلال تسليط الضوء على عدد من المؤشرات المالية وغير المالية للتعرف على وجهات نظر كل من مراجعي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

يشير الجدول رقم (١٥) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين (المراجعين) على أسئلة الاستبانة حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية- حيث يتضح من معطيات الجدول رقم (١٥) ما يلي :

١. تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٥١-٤,٧٨) ، وعليه فاننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٣٨) والتي تتعلق بمستوى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق المال السعودي ، يليها الفقرة رقم (٣٩) والتي كانت تتعلق بمستوى الإفصاحات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المتعلقة باسم الشركة والشكل القانوني لها ، وصف لطبيعة عمليات الشركة وأنشطتها الرئيسية ،، الخ حيث كانت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات (٣,٥١) (٣,٥٤) على التوالي وبانحراف معياري (٠,٧٨) (٠,٧٤) على التوالي.

٢. أما فيما يتعلق بأعلى المتوسطات ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن أعلى المتوسطات كان للفقرة رقم (١) والتي كانت تتعلق بمستوى الإفصاح عن المعلومات والتطورات الاقتصادية عن الشركة ، يليها الفقرة رقم (٣١) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي يشير إليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) بأنها الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية Events occurring after the balance sheet date ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (١) (٣١) نحو (٤,٧٨) (٤,٦٩) على التوالي بانحراف معياري (٠,٤٥) (٠,٥٦) على التوالي.

٣. بشكل عام - بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة الخاصة بعينة المراجعين حوالي (٣,٩٣) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3) ، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٧٨,٦٢) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٢١٧) ، وبلغ معامل الاختلاف للفقرات مجتمعة (٥,٥٢) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة ، وهو ما يشير أيضا إلى أن هناك مستوى رضى عالياً من قبل عينة الدراسة حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

٤. كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (a=0.00) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى (a=0.00) ، كما كانت جميع الفقرات إيجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من (0.05) ، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

جدول رقم (١٥) : الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين (المراجعين) على أسئلة الاستبانة التي تقيس مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية واختبار t للعينة الواحدة.

المجال	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		المراجعين					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
من وجهة نظرك ، ما هو مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية؟	X1	٤,٧٨	٩,٤١	٠,٤٥	٩٥,٦٠	٣٨,٠١	0.00
	X2	٤,٥٦	١٢,٥٠	٠,٥٧	٩١,٢٠	٢٦,٤٩	0.00
	X3	٤,٣٨	١٤,٦١	٠,٦٤	٨٧,٦٠	٢١,١٣	0.00
	X4	٤,٢٥	١٦,٧١	٠,٧١	٨٥,٠٠	١٧,٠٩	0.00
	X5	٤,٢٣	١٥,١٣	٠,٦٤	٨٤,٦٠	١٨,٦٥	0.00
	X6	٤,٢١	١٥,٦٨	٠,٦٦	٨٤,٢٠	١٧,٦٩	0.00
	X7	٤,٠٦	١٦,٢٦	٠,٦٦	٨١,٢٠	١٥,٥٧	٠,٠٠
	X8	٤,٠٥	١٨,٠٢	٠,٧٣	٨١,٠٠	١٣,٩٦	٠,٠٠
	X9	٣,٨٩	١٧,٧٤	٠,٦٩	٧٧,٨٠	١٢,٦١	0.00
	X10	٤,٠١	١٤,٢١	٠,٥٧	٨٠,٢٠	١٧,١٥	0.00
	X11	٤,٠٣	١٤,١٤	٠,٥٧	٨٠,٦٠	١٧,٥٣	0.00
	X12	٤,٠١	١٣,٧٢	٠,٥٥	٨٠,٢٠	١٧,٧٣	0.00
	X13	٣,٨٧	١٣,٧٠	٠,٥٣	٧٧,٤٠	١٦,٠٤	0.00
	X14	٣,٧٣	١٣,٤٠	٠,٥٠	٧٤,٦٠	١٤,٠٩	0.00
	X15	٣,٦٩	١٤,٠٩	٠,٥٢	٧٣,٨٠	١٢,٨٣	0.00
	X16	٣,٨١	١٥,٧٥	٠,٦٠	٧٦,٢٠	١٣,٠٢	0.00
	X17	٣,٨٦	١٥,٨٠	٠,٦١	٧٧,٢٠	١٣,٧٤	0.00
	X18	٣,٨٨	١٦,٢٤	٠,٦٣	٧٧,٦٠	١٣,٦٠	0.00
	١٩X	٣,٨٩	١٤,٦٥	٠,٥٧	٧٧,٨٠	١٥,١٩	0.00
	٢٠X	٣,٨١	١٦,٢٧	٠,٦٢	٧٦,٢٠	١٢,٦٦	0.00
	٢١X	٣,٩١	١٦,٣٧	٠,٦٤	٧٨,٢٠	١٣,٨٠	0.00
	٢٢X	٣,٨٩	١٩,٢٨	٠,٧٥	٧٧,٨٠	١١,٦٢	0.00
	٢٣X	٣,٩٤	١٨,٢٧	٠,٧٢	٧٨,٨٠	١٢,٨٢	0.00
	٢٤X	٣,٩٨	١٣,٣٢	٠,٥٣	٧٩,٦٠	١٧,٩٩	0.00
	٢٥X	٣,٨٥	١٦,٣٦	٠,٦٣	٧٧,٠٠	١٣,٠٨	٠,٠٠
	٢٦X	٤,٠٢	١٥,١٧	٠,٦١	٨٠,٤٠	١٦,٠٩	٠,٠٠
	٢٧X	٤,٠٣	١٣,١٥	٠,٥٣	٨٠,٦٠	١٨,٧٩	0.00
	٨X2	٣,٩٠	١٥,٣٨	٠,٦٠	٧٨,٠٠	١٤,٦٣	0.00
	٩X2	٣,٩٤	١٥,٢٣	٠,٦٠	٧٨,٨٠	١٥,١٩	0.00

المجال	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		المراجعين					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
	X٣٠	٣,٩٦	١٤,٣٩	٠,٥٧	٧٩,٢٠	١٦,٤٦	0.00
	X٣١	٤,٦٩	١١,٩٤	٠,٥٦	٩٣,٨٠	٢٩,١٦	0.00
	X٣٢	٤,٦٦	١٢,٢٣	٠,٥٧	٩٣,٢٠	٢٨,١٢	0.00
	X٣٣	٤,١١	١٤,١١	٠,٥٨	٨٢,٢٠	١٨,٧٢	0.00
	X٣٤	٣,٩٥	١٣,٦٧	٠,٥٤	٧٩,٠٠	١٧,١٥	٠,٠٠
	X٣٥	٣,٥٥	١٥,٢١	٠,٥٤	٧١,٠٠	١٠,٠٦	٠,٠٠
	X٣٦	٣,٦٣	١٧,٣٦	٠,٦٣	٧٢,٦٠	٩,٦٦	0.00
	X٣٧	٣,٥٨	١٨,٧٢	٠,٦٧	٧١,٦٠	٨,٤٩	0.00
	X٣٨	٣,٥١	٢٢,٢٢	٠,٧٨	٧٠,٢٠	٦,٤١	0.00
	X٣٩	٣,٥٤	٢٠,٩٠	٠,٧٤	٧٠,٨٠	٧,٢٠	0.00
المعدل العام لفقرات المجال الأول X1-X39		٣,٩٣	5.52	0.217	٧٨,٦٢	42.18	٠,٠٠

يشير الجدول رقم (١٦) إلى الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين (المستثمرين) على أسئلة الاستبانة حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية – حيث يتضح من معطيات الجدول رقم (١٦) ما يلي :

١- تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٢,٩٩-٣,٩٠) ، وعليه فاننا نلاحظ أن أقل المتوسطات كان للفقرة رقم (٣٨) والتي كانت تتعلق بمستوى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق المال السعودي ، ثم يليها الفقرة رقم (٣٤) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن المعاملات المهمة بين الأطراف ذوي العلاقة الذين قد يؤثرون على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة مثل (المنشآت الزميلة أو الجهات المستثمر فيها) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرات نحو (٢,٩٩) (٣,٣٨) على التوالي وبانحراف معياري بلغ تقريبا (٠,٨٧٢) (٠,٥٦٩) على التوالي.

٢- أما فيما يتعلق بأعلى المتوسطات ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٦) أن الفقرة رقم (٥) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن وجود إدارة مخاطر في الشركة ، يليها الفقرة رقم (١) والتي تتعلق بمستوى الإفصاح عن المعلومات والتطورات الاقتصادية عن الشركة كان لها أعلى المتوسطات ، اذ بلغ تقريبا (٣,٩٠) (٣,٨٩) على التوالي بانحراف معياري بلغ تقريبا (٠,٥٦٣) (٠,٣٧٤) على التوالي.

٣- بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة الخاصة بعينة المستثمرين حوالي (٣,٧٧) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value =3)، وبلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٧٥,٤٠) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة (٠,٢٨١) ، وبلغ معامل الاختلاف

للفقرات مجتمعة (٧,٤٥) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة، وهو ما يشير أيضا إلى أن هناك درجة تأييد فوق المتوسط حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

٤- كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٦) أن جميع قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (a=0.00) هي ذات دلالة احصائية بمستوى (a=0.00)، كما كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من (0.01) ، أي دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

جدول رقم (١٦) : الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين (المراجعين) على أسئلة الاستبانة التي تقيس مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية واختبار t للعينة الواحدة.

المجال	الفقرات	المؤشرات الاحصائية					
		المراجعين					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
من وجهة نظرك ، ما هو مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية؟	X1	٣,٨٩	9.61	٠,٣٧٤	77.80	٢٨,٠٦	0.00
	X2	٣,٨١	13.60	٠,٥١٨	76.20	١٨,٤٧	0.00
	X3	٣,٧٤	14.76	٠,٥٥٢	74.80	١٥,٩٥	0.00
	X4	٣,٧٨	14.84	٠,٥٦١	75.60	١٦,٤٦	0.00
	X5	٣,٩٠	14.44	٠,٥٦٣	78.00	١٨,٩٧	0.00
	X6	٣,٨٢	14.84	٠,٥٦٧	76.40	١٧,٠٢	0.00
	X7	٣,٧٣	16.30	٠,٦٠٨	74.60	١٤,٢١	٠,٠٠
	X8	٣,٧٩	13.54	٠,٥١٣	75.80	١٨,٣٤	٠,٠٠
	X9	٣,٧٢	16.42	٠,٦١١	74.40	١٤,٠٠	0.00
	X10	٣,٧٤	16.18	٠,٦٠٥	74.80	١٤,٤١	0.00
	X11	٣,٧٠	15.76	٠,٥٨٣	74.00	١٤,٢٥	0.00
	X12	٣,٧٦	13.30	٠,٥٠٠	75.20	١٨,١١	0.00
	X13	٣,٥٦	17.28	٠,٦١٥	71.20	١٠,٧٥	0.00
	X14	٣,٥٦	15.14	٠,٥٣٩	71.20	١٢,٤٣	0.00
	X15	٣,٦١	15.46	٠,٥٥٨	72.20	١٢,٩١	0.00
	X16	٣,٥٩	17.33	٠,٦٢٢	71.80	١١,٣١	0.00
	X17	٣,٥٤	18.67	٠,٦٦١	70.80	٩,٧٤	0.00
	X18	٣,٤٣	23.00	٠,٧٨٩	68.60	٦,٤٤	0.00

المجال	الفقرات	المؤشرات الاحصائية				
		المراجعين				
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	t	Sig
	X١٩	٣,٤٨	20.55	٠,٧١٥	69.60	٧,٩٣	0.00
	X٢٠	٣,٦٤	17.45	٠,٦٣٥	72.80	١٢,٠١	0.00
	X٢١	٣,٧٤	14.76	٠,٥٥٢	74.80	١٥,٩٥	0.00
	X٢٢	٣,٦٩	15.91	٠,٥٨٧	73.80	١٣,٨٥	0.00
	X٢٣	٣,٦٢	17.98	٠,٦٥١	72.40	١١,٣٢	0.00
	X٢٤	٣,٧٤	14.87	٠,٥٥٦	74.80	١٥,٧١	0.00
	X٢٥	٣,٧٦	17.31	٠,٦٥١	75.20	١٣,٩٢	٠,٠٠
	X٢٦	٣,٧٧	15.31	٠,٥٧٧	75.40	١٥,٨٥	٠,٠٠
	X٢٧	٣,٧٧	14.27	٠,٥٣٨	75.40	١٦,٩٩	0.00
	X28	٣,٧٤	15.19	٠,٥٦٨	74.80	١٥,٣٥	0.00
	X29	٣,٧١	16.23	٠,٦٠٢	74.20	١٤,٠٨	0.00
	X٣٠	٣,٦٩	14.15	٠,٥٢٢	73.80	١٥,٥٧	0.00
	X٣١	٣,٦٠	18.50	٠,٦٦٦	72.00	١٠,٦	0.00
	X٣٢	٣,٥٢	17.87	٠,٦٢٩	70.40	٩,٨٣	0.00
	X٣٣	٣,٥١	17.61	٠,٦١٨	70.20	٩,٨٨	0.00
	X٣٤	٣,٣٨	16.83	٠,٥٦٩	67.60	٧,٨٩	٠,٠٠
	X٣٥	٣,٦٣	14.49	٠,٥٢٦	72.60	١٤,١٧	٠,٠٠
	X٣٦	٣,٥٦	16.60	٠,٥٩١	71.20	١١,١٩	0.00
	X٣٧	٣,٤٨	16.35	٠,٥٦٩	69.60	٩,٩٨	0.00
	X٣٨	٢,٩٩	29.16	٠,٨٧٢	59.80	٠,٠٩٧-	0.00
	X٣٩	٣,٤٥	18.20	٠,٦٢٨	69.00	٨,٥٠	0.00
المعدل العام لفقرات المجـــال الأول -X1 X39		**٣,٧٧**	**٧,٤٥**	**٠,٢٨١**	**٧٥,٤٠**	**٣٢,٢٧**	**0.00**

- **اختبار الفرضيات :**

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات التالية وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي ".

لغايات اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test ، ويوضح الجدول رقم (١٧) نتائج اختبار الفرضية الأولى.

جدول رقم (١٧) : الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة لكل محور من المحاور الفرعية التي تقيس مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي وللمحاور مجتمعة واختبار t للعينة الواحدة.

المجال	الفقرات	المؤشرات الإحصائية					
		الوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
مستوى الالتزام بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين	١-٢٠	4.09	12.71	0.52	81.80	20.36	٠,٠٠
مستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	٢١-٣٧	4.08	11.27	0.46	81.61	22.99	٠,٠٠
مستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية	٣٨-٨٩	4.08	11.27	0.46	81.60	23.02	٠,٠٠
مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي.		**4.08**	**10.78**	**0.44**	**81.60**	**23.70**	٠,٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن قيمة (t) المحسوبة = (٢٣,٧٠) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥% (a = 0.05)، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) أقل من (0.05)، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة (t)الجدولية ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات التالية وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي.

اختبار الفرضية الثانية :

"لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية ".

يبين الجدول رقم (١٨) قيمة اختبار ليفيني Levene وهي (٥,٠٤٩) وبواقع دلالة (٠,٠٢٦) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة (a=0.05) وهذا بدوره يشير إلى أن تباين المجتمعين المراجعين والمستثمرين متساوي.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٨) نتائج تطبيق اختبار قيمة T (T-Test for Equality of mean) , والتي بلغت (٤,٧٨٦) وبدرجة حرية مقدارها (233) وأن الفرق بين متوسطي العينتين mean Difference هو (٠,١٦٣) وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو (٠,٠٣٤١).

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٨) أن قيمة Sig (2-Tailed)=0.000 وهي أصغر من قيمة (a=0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (١٨) يظهر المتوسطات و الانحرافات المعيارية و قيمة (ت) للفرق بين تقدير المراجعين والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية

المجموعة	عدد الحالات	المتوسط	الانحراف المعياري	df	t	Sig	الاستنتاج
مراجعي الحسابات	٩٦	3.9346	٠.217	٢٣٣	٤,٧٨٦	٠,٠٠٠	توجد فروق دلالة بين المجموعتين
المستثمرين	١٣٩	3.7712	٠.281				
					F	Mean Difference	
					٥,٠٤	٠.16343	

*الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥

القسم الخامس

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

أولاً: النتائج:

لقد حاول الباحثان من خلال الدراسة الميدانية "محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح والشفافية للقوائم المالية المنشورة – حالة المملكة العربية السعودية "التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها والاستفادة منها بغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية فضلا عن التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة بمعاييرهيكل الملكية وحقوق المساهمين ، معاييرالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ، معاييرهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية. كما هدفت الدراسة كذلك إلى التعرف على مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي.

من خلال تحليل بيانات الدراسة الحالية "محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية– حالة المملكة العربية السعودية "توصل الباحثان للنتائج التالية :

١– بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة المتعلقة بالقواعد المنظمة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين نحو (٤,٠٩) وهو ما يشير الى أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل الملكية وحقوق المساهمين من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وهو ما يتوافق مع نتيجة دراسة (ابوحمام،٢٠٠٩) (الجعلي،٢٠١٠).

٢– بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة المتعلقة بمستوى الالتزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات حوالي (4.08)، وهو ما يشير إلى أن هناك التزام بالقواعد العامة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وهو ما يتوافق مع نتيجة دراسة (حبوش،٢٠٠٧).

٣– بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة المتعلقة بمستوى الالتزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية حوالي (٤,٠٨) ، وهو ما يشير الى أن هناك التزام بالقواعد العامة لهيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية من وجهة نظر مراجعي الحسابات ، وهو ما يتوافق مع دراسة (حبوش،٢٠٠٧).

٤– فيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرضية الأولى : "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي ".
اتضح من خلال تطبيق اختبار (One Sample- t Test) أن قيمة (t) المحسوبة = (٢٣,٧٠) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى ثقة (٩٥% 0.05 = a)، كما كان

مستوى الدلالة (Sig) أقل من (0.05)، وبناءا على ذلك فلقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، أي أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي، وهو ما يتوافق مع نتيجة دراسة (الجعلي،٢٠١٠) (درويش،٢٠٠٣) (أبوحمام،٢٠٠٩).

٥- فيما يتعلق بنتائج الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين (المستثمرين) على أسئلة الاستبانة حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية – فقد أظهرت النتائج أن المتوسط العام للفقرات مجتمعة الخاصة بعينة المستثمرين كانت حوالي (٣,٧٧) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value =3)، وهو ما يشير إلى أن هناك درجة تأييد فوق المتوسط حول درجة ومستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

٦- وفيما يتعلق بآراء مراجعي الحسابات – فقد بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٣,٩٣) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (Test Value=3) ، وهو ما يشير الى أن هناك مستوى رضى عالياً من قبل مراجعي الحسابات حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

٣-وفيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرضية الثانية "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية – فقد أظهرت نتائج اختبار الفرق بين متوسطين أن الفرق بين متوسطي العينتين (مراجعي الحسابات والمستثمرين) mean Difference هو (٠,١٦٣) وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو (٠,٠٣٤١) ، كما أظهرت النتائج أن قيمة Sig (2-Tailed)=0.000 وهي أصغر من قيمة (a=0.05) وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية ، حيث كانت هذه الفروقات لصالح مراجعي الحسابات.

ثانياً :التوصيات :

١- محاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في كافة الوحدات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

٢- نظرا لاقتصارمشروع لائحة حوكمة الشركات على تنظيم حالة الشركات المدرجة في السوق المالية يوصي الباحثان بضرورة شمول جميع الشركات الخاضعة لنظام الشركات ضمن اللائحة المنظمة لحوكمة الشركات في المملكة.

٣- يوصي الباحثان بضرورة مساهمة وزارة التجارة والصناعة في إعداد وتطوير مشروع لائحة حوكمة الشركات بالاشتراك مع مجلس هيئة السوق المالية السعودي حتى لا يؤدي إلى خلق تعارض بين قواعد اللائحة ونظام الشركات.

٤- مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام وكذلك الأكاديميين والمتخصصين في مجالات المحاسبة والمراجعة وقانون الشركات وإدارة الأعمال في وضع معايير هذا النظام بما يتناسب مع البيئة والمجتمع السعودي ، فضلا عن ضرورة الاسترشاد بالقوانين المقارنة والبحوث العلمية المتعلقة بحوكمة الشركات.

٥- يوصى الباحثان بضرورة إصدار معيار محاسبى عن حوكمة الشركات بحيث يظهر الجوانب المحاسبية للحوكمة ويكون ملزما للشركات، نظرا لأن العديد من قواعد الحوكمة مازالت إرشادية وغير ملزمة للشركات السعودية.

٦- إنشاء مجلس أعلى للحوكمة يكون تابعاً لهئية سوق المال السعودى، تكون له كافة الصلاحيات من حيث تقييم موقف الشركات السعودية من تطبيق قواعد ومبادىء الحوكمة ،وترتيب الشركات وفقا لمدى الالتزام بهذه القواعد ويتم على أساسه إعطاء ميزة للشركات فى الحصول على تسهيلات ائتمانية، وتداولها أسهمها بالبورصة وهو مايساهم فى إضفاء الثقة والمصداقية فى القوائم المالية.

ثالثاً: مجالات البحث المقترحة:

١- أثر تطبيق حوكمة الشركات على القياس والإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية.

٢- مدخل مقترح لتطوير دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية بشركات المساهمة السعودية – دراسة نظرية ميدانية.

٣- أثر العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على جودة التقارير المالية المنشورة فى بيئة الأعمال السعودية –دراسة تطبيقية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ-الكتب :

١- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠) "**نظرية المحاسبة**"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

٢- القاضي، حسين، (٢٠٠٠) "**المحاسبة الدولية** "، الطبعة الأولي، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

٣- حماد ، طارق عبد العال (٢٠٠٧) "**حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية.

٤- سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦) "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية .

٥- العربيد ،عصام فهد (٢٠٠٢) "**الاستثمار في بورصات الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الرضا للنشر، دمشق.

٦- عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبد الرحمن؛ عبد الحق،كايد.(١٩٩٦م). **البحث العلمي مفهومه- أدواته- أساليبه**. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

ب-الدوريات :

١-الرشيدى ،ممدوح صادق محمد، (٢٠٠٩)،الإفصاح المحاسبى عبر الانترنت وحوكمة الشركات – دراسة نظرية وميدانية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، العدد الأول .

٢-باشيخ ،عبداللطيف بن محمد عبد الرحمن ،(٢٠٠٩) "**اثر** تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية للشركات السعودية :دراسة استكشافية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتامين** ،كلية التجارة جامعة القاهرة ،العدد الرابع والسبعون، الجزء الاول.

٣-خليل، عبداللطيف محمد ،(٢٠١٠)، مدخل مقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع فى اوقات الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية ،دروس مستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) دراسة تحليلية ميدانية فى بيئة الممارسة المصرية، **مجلة البحوث التجارية** ،كلية التجارة ،جامعة الزقازيق ،المجلد (٣٢)،العدد الثانى ،يوليو.

٤-خليل، محمد احمد ابراهيم، (٢٠٠٥)، "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية -دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول.

٥-خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٧)، مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة في البنوك التجارية – دراسة نظرية تجريبية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، العدد الثاني، المجلد الأول.

٦- درويش،عبد الناصر محمد سيد (٢٠٠٣) "الإفصاح المحاسبى فى التطبيق الفعال لحوكمة الشركات – دراسة تحليلية ميدانية "**مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة العدد الثانى، يوليو، ٤١٩ – ٤٧١.

٧- عوض، آمال محمد ،(٢٠١٠)، دراسة واختبار مدى تاثير التحفظ المحاسبى فى معايير المحاسبة المصرية على جودة اتقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثانى.

٨- يعقوب، فيحاء عبد الله ومحمد، إيمان شاكر (٢٠٠٧) "دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة"، **مجلة دراسات محاسبية مالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس.

٩- الشمري، صادق راشد (٢٠٠٨) "الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد ١٧.

١٠- عطية، عنايات حامد محمد، (٢٠٠٦)، دراسة تحليلية لفعالية تطبيق أسلوب الحوكمة فى صناديق التأمين الخاصة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول.

١١- الرحيلى، عوض سلامة فايز،(٢٠٠٤)، "دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية: دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الحادي والأربعون، سبتمبر.

جـ-المؤتمرات:

١-الصباغ، أحمد عبدالمولى، (٢٠٠٣) الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة، **ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٢- يوسف، محمد طارق (٢٠٠٧) "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات"، **بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**، شرم الشيخ، مصر.

٣- ميخائيل، اشرف حنا (٢٠٠٥) "تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، **بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، القاهرة.

٤- الرحيلي، عوض سلامة (٢٠٠٥) "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – حالة السعودية – "، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

هـ- الرسائل العلمية:

١- أبو حمام ، ماجد اسماعيل (٢٠٠٩) "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية "قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة .

٢- علي، عمار مهيوب محمد (٢٠٠٩) "**تعزيز الحوكمة المؤسسية باستخدام معايير الإفصاح المحاسبي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شركات الاقطاع الاقتصادي والمختلط في المجمهورية اليمنية** "، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، رسالة دكتوراه غير منشورة.

و- أخرى:

١-البنك الأهلي المصري،(٢٠٠٣) "**أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات** ". النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون.

٢-البلتاجى ،محمد (١٩٩٩) : "**حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**"، مقال بجريد الاقتصادية،بتاريخ ١٤٢٨/٢/٧هـ.

٣- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠٤) نشرة إلكترونية شهرية،عدد ٥٣، فيفري.

٤- عبد الفتاح ، محمد لطفي (٢٠٠٩) "**حوكمة الشركات أساس الحفاظ على الاقتصاد الوطني** "، مقال منشور بصحيفة الاقتصادية السعودية، العدد رقم ٥٧٩٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨م.

٥- فوزي ، سميحة (٢٠٠٤)، **حوكمة الشركات و النمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر**، ندوة جمعية لمحاسبين و المراجعين المصرية، ٢٠٠٤/٤/٧.

٦- نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠/) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ ،هيئة السوق المالية، لائحة حوكمة الشركات، ١٤٢٨هـ

٧- يعقوب، فيحاء عبد الله ومحمد، إيمان شاكر (٢٠٠٧) "**دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة**"مجلة دراسات محاسبية مالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس

٨- أبو العطا، نرمين (٢٠٠٣) "**حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد٨

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A-Books:

1- **Hendrrisksen Eldon s.,et al,(2004),"Accounting Theory',Mc Graw Hill.**

2- Lewis ,Richard,et.al.,**(1982),Advanced Financial Accounting** ,London.

3- Elliot ,Barry and Jamie Elliot,(1992),**Financial Reporting Analysis**,London.

B-Periodicals:

1- Aboody, D., and Kaznik, R.. CEO stock option awards and the timing of corporate voluntary disclosures, **Journal of Accounting and Economics**, 29(1), 2000 73-100.

2- A.A.A.,(1969), A statement of Basic Accounting Theory, Committee on External Reporting, An Evaluation of External Reporting Practice, **The Accounting Review Supplement.**

3- Bauwhede,Heidi Vander and Marleen Willekens,"**Disclosure on Corporaate Governance in the European Union**", Corporate Governance, 2008, Vol.16 NO.2.

4- Beng,w.g.(2009),Audit Cmmittees,Boards of Directors,and Remediation of Material Weaknesses in Internal Control,**Contemporary Accounting Research** ,vol.26,iss.

5- Demirag, I S., and M. Wright "Corporate Governance: Overview and Research agenda", British Accounting Review, 2000.

6- Farber, D.B, (2005)"Restoring Trust After Froud: Does Corporate Governance Matter?", **The Accounting Review**, Vol. 80. No. 2.

7- Kellton,A.,and Yang, y.,(2008), The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting ,Journal of Accounting and Public Policy,vol 27,NO.2,PP.62-87.

8- Maureen N., "Corporate Governance and Client investing", Journal of Accountancy, January, 2004.

9- Silva Kenneth D and Jeffrey Ridy,2007,Internal Auditing 's International Contribution to Governance,International ,**Journal of Business of Governance and Ethics**,vol.3,ISS.2,.availabla at :www.Proquest.com.

10-Parsa,Sepideh,Gin Chong and Ewere Isimoya ,(2007), "Disclosure of Governance Information by Small and Medium –Sized Companies", Corporate Governance,Val.7,No.5 ,PP.635-648

11-Shleifer A. and Vishny R. 1997), "Survey of Corporate Governance "Journal of Finance.

12-Thomes A.lee and wiley, (2007) "Financial Reporting and corporate Governance,"**The British Accounting Review**, Volume 39, Issue 2, June.

13-**Imhoff.J.R & Eugene A., (2003),"Accounting Quality Auditing and Corporate Governance", Accounting Horizons, 2003.**

14-Haigan J., Ahsan H. and Baiding Hu,(2011), "Ownership Concentration, Voluntary Disclosures and Inforamtion Asymmetry in New Zeland", **The British Accounting Review**, vol. 43.

15-Kiridran K., G. J. and D. J. Whalen,(2007) "Does good Corporate governance reduce information asymmetry around quarterly earnings announcements?", **Journal of Accounting and Public Policy**, vol. 26, 2007.

C-Others:

1-Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

2-AICPA, (1982),Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements, N.Y., 1973 (Trueblood Report) Ascited by Richard Lewis, David Pendrill and David S. Simon, **Advanced Financial Accounting, Pitman**, London.

3-Cadbury Committee on Corporate Governance(2001), Inaugural address delivered by vepa kamesam, py, Novomber.

4-Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.. Ibid. pp: 3-4.

5-Financial Accounting Standard Board (FASB),(1980) **Statement of Financial Accounting___Concepts 2: Qualitative Characteristic of Accounting Information**, Norwalk, CT may,.

6-Financial Accounting Standard Board (FASB),(2006) ,**Conceptual Framework for Financial Reporting,Financial Accounting Series,:Preliminary Views,**FASB, July 6,.

7-Hopkins M., (2000)"Corporate Social responsibility word, News iten, (WWW.mhc international Combigpicture. btm). July.

8- OECD, (2004)"Principles of Corporate Governance", Organization for Economic Co – Operation and Development Publications Service,. Avaailable at :http//oecd.org.

9- Teresa Barger(2004) , Corporate Governance – A Working Definition, IFC/ World Bank Corporate Governance Department, International Corporate Governance Meeting,Hanoi, Vietnam, Dec, 6th.

10- Williamson, Q. E, The Mechanism of Governance, Oxford University press, 1999. www.theiia.org.

الملاحق

الملحق رقم (١) : أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة / مراجع الحسابات .... حفظك الله ورعاك ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحثون بإجراء دراسة اختباريه كجزء من بحث بعنوان "**محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة – حالة المملكة العربية السعودية** "وذلك بهدف دراسة المحاور الرئيسة التالية :

١. التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها والاستفادة منها بغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.
٢. التعرف على مستوى الالتزام والجدية بتطبيق معايير ومبادئ حوكمة الشركات من الجوانب التالية :
   - هيكل الملكية وحقوق المساهمين
   - الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات
   - هيكل مجلس الإدارة والإجراءات التنظيمية والقانونية

ونظراً لأن قيمة البحث العلمي لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يحاول الفريق البحثي من خلال هذه الاستبانة التعرف على وجهة نظر سعادتكم في هذا المجال، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. كما يؤكد الباحثون لسعادتكم أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف تحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط، علماً بأن نتائج البحث سوف تكون تحت طلب سعادتكم في أي وقت إذا رغبتم في ذلك.

ويشكر الباحثون تعاونكم الصادق معهم واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي، راجيين من الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

الباحثان

الجزء الأول : البيانات العامة :

الاسم: (اختياري) .....

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

المؤهل العلمي:

( ) بكالوريوس محاسبة ( ) ماجستير محاسبة ( ) دكتوراه في المحاسبة ( )

مؤهل آخر (اذكره)_____

المؤهلات المهنية:

( ) CPA الزمالة الأمريكية ( ) CA الزمالة البريطانية ( ) SOCPA الزمالة السعودية ( ) CIA جمعية المراجعين الداخليين ( ) أخرى أذكرها_____

عدد سنوات الخبرة العملية لديك.

( ) أقل من خمس سنوات

( ) من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات

( ) من عشر سنوات إلى أقل من خمسة عشر سنة

( ) خمسة عشر سنة فأكثر.

الجزء الثاني : من وجهة نظرك ، ما هو مستوى الالتزام والجدية بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات التالية وأثرها على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتداولة بالسوق المالي السعودي ؟

	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
المحور	**حقوق المساهمين والجمعية العامة**					
١	الالتزام بأن يتضمن النظام الأساس للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية.					
٢	الالتزام بتوفير جميع المعلومات التي تُمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه، بطريقة منتظمة وفي المواعيد المحددة.					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
٣	الالتزام بعقد الجمعية العامة مرة على الأقل في السنة خلال الستة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة.					
٤	التزام مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة للجمعية العامة للاجتماع إذا طلب ذلك المحاسب القانوني أو عدد من المساهمين تمثل ملكيتهم (٥%) من رأس المال على الأقل.					
٥	الالتزام بالإعلان عن موعد انعقاد الجمعية العامة ومكانها وجدول أعمالها قبل الموعد (بعشرين) يوماً على الأقل، ونشر الدعوة في موقع السوق وموقع الشركة الإلكتروني وفي صحيفتين واسعتي الانتشار في المملكة.					
٦	إتاحة الفرصة للمساهمين للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.					
٧	الالتزام بإحاطة المساهمين علماً بالقواعد التي تحكم تلك الاجتماعات وإجراءات التصويت.					
٨	الالتزام بتيسير مشاركة أكبر عدد من المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.					
٩	التزام مجلس الإدارة بإدراج الموضوعات التي يرغب المساهمون في إدراجها على جدول أعمال الاجتماع.					
١٠	الالتزام بإتاحة الفرصة للمساهمين الذين يملكون نسبة (٥%) على الأقل من أسهم الشركة إضافة موضوع أو أكثر إلى جدول أعمال الجمعية العامة عند إعداده.					
١١	الالتزام بإعطاء الحق للمساهمين بمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة في شأنها					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
	إلـى أعضـاء مجلـس الإدارة والمحاسـب القانوني.					
١٢	مـدى كفايـة الموضـوعات المعروضـة علـى الجمعيـة العامـة بحيـث تكـون مصـحوبة بمعلومات كافية تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم.					
١٣	الالتـزام بتمكـين المسـاهمين مـن الاطـلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة.					
١٤	التـزام الشـركة بتزويـد الهيئـة بنسـخة مـن محضـر الاجتمـاع خـلال (عشـرة) أيـام مـن تاريخ انعقاده.					
١٥	الالتزام بإعلام السوق بنتائج الجمعية العامة فور انتهائها.					
المحور	**حقوق التصويت**					
١٦	الالتـزام باتبـاع أسـلوب التصـويت التراكمـي عنـد التصـويت لاختيـار أعضـاء مجلـس الإدارة في الجمعية العامة.					
١٧	التـزام المسـتثمرين مـن الأشـخاص ذوي الصـفة الاعتباريـة الـذين يتصـرفون بالنيابـة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار – من الإفصـاح عـن سياسـاتهم فـي التصـويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية.					
المحور	**حقوق المساهمين في أرباح الأسهم**					
١٨	التزام مجلس الإدارة بوضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة					
١٩	التزام مجلس الإدارة باطلاع المساهمين على سياسة توزيع الأرباح في اجتماع الجمعية العامـة، والإشـارة إليهـا فـي تقريـر مجلـس الإدارة.					

	العبـــارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
٢٠	الالتـزام بالحـد مـن ظـاهرة عـدم تماثـل المعلومـات مـن خـلال توفيرهـا للمعلومـات لكافـة فئـات المسـتثمرين ومعـاملتهم معاملـة متكافئة وهو ما يتفق مع مبدأ "المساواة بين المساهمين في المعاملة ".					
المحور	**الإفصاح والشفافية**					
٢١	الالتزام بفحص ومراجعة المعلومات الدورية التـي تقـدم للمسـتويات الإداريـة المختلفـة وتنظيم إعدادها وتوقيت عرضها ، بالإضافة إلـى مراجعة المعلومات المقدمة للمستثمرين والتأكد من شمولها ، ودقتها وهو ما يتفق مع مبدأ "الإفصاح والشفافية ".					
٢٢	التـزام الشـركة بوضـع سياسـات الإفصـاح وإجراءاتـه وأنظمتـه الإشـرافية بشـكل مكتـوب وفقاً للنظام.					
٢٣	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على مـا تـم تطبيقـه مـن أحكـام لائحـة حوكمـة الشـركات والأحكـام التـي لـم تطبـق وأسـباب ذلك.					
٢٤	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلـس إدارة الشـركة عضـواً فـي مجـالس إدارتها.					
٢٥	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على كيفيـــة تكـــوين مجلـــس الإدارة وتصـــنيف أعضـائه علـى النحـو الآتـي: عضـو مجلـس إدارة تنفيـذي، أو عضـو مجلـس إدارة غيـر تنفيذي، أو عضو مجلس إدارة مستقل.					
٢٦	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيســـة ومهماتهـــا مثـــل لجنـــة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
	ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها.					
٢٧	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على أي عقوبة أو جزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من الهيئة أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أخرى.					
٢٨	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على نتائج أعمال الشركة.					
٢٩	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.					
٣٠	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على أهداف الشركة، والتي تتمثل بالأساليب المستخدمة في إيجاد قيمة مضافة للمساهمين.					
٣١	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت.					
٣٢	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على ميزات ومكافئات وتعويضات الأعضاء (أعضاء مجلس الإدارة ، كبار التنفيذيين ، المدير المالي ، الرئيس التنفيذي).					
٣٣	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على المخاطر المحتملة المهمة.					
٣٤	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على النتائج المنبثقة عن الجمعية العامة.					
٣٥	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على سياسات التوظيف، بما في ذلك تطوير إجراءات التوظيف ومستويات تمثيل الشركة في التعاقد، والقضايا المهمة المرتبطة بالموظفين.					
٣٦	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على علاقات الأطراف ذات الصلة (العملاء، الموردين، المجتمعات، السياسيين...الخ).					

	العبـــارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
٣٧	الالتزام بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على السياسات والإجراءات ذات الصلة ببيئة العمل.					
المحور	**مجلس الإدارة**					
٣٨	الالتزام بإعداد الإجراءات المنظمة لطبيعة عمل مجلس الإدارة، بما في ذلك عدد مرات الاجتماعات ومدتها وجداول أعمالها، في شكل وثيقة مكتوبة.					
٣٩	الالتزام في تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين ، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية ، وتقويم السياسة المالية للشركة ، والتأكد من التزام مجلس الإدارة بالقوانين ومتابعته للمهام والوظائف الأساسية بالشركة مما يحقق مصالح الأطراف المختلفة وهو ما يتفق مع "مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ".					
٤٠	التزام مجلس الإدارة بالتأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر.					
٤١	حرص مجلس الإدارة وتأكيده على الشركة لتوفير معلومات وافية عن شؤونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص، وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهماتهم بكفاية.					
٤٢	الحرص على ألاّ يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر.					
٤٣	الالتزام بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
٤٤	الالتـزام بعـدم الجمـع بـين منصـب رئـيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة مثـل منصـب العضـو المنتـدب أو الـرئيس التنفيذي أو المدير العام.					
٤٥	الحرص على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المسـتقلين عـن عضـوين، أو ثلـث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.					
٤٦	الالتزام بإخطار الهيئة العامة والسوق عند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك.					
٤٧	الحـرص علـى ألاّ يشـغل عضـو مجلـس الإدارة عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد.					
٤٨	حرص مجلس الإدارة أن لا يستمر عضو لجنة المراجعة لأكثر من دورتين متتاليتين.					
٤٩	حـرص مجلـس الإدارة أن يتـوافر لـبعض أعضـاء لجنـة المراجعـة شـهادة مهنيـة فـي المحاسبة أو المالية.					
٥٠	حـرص مجلـس الإدارة فـي اختيـار أعضـاء لجنة المراجعة أن يكونوا ممن عرفوا بالأمانة والنزاهة والسمعة الطيبة.					
٥١	حـرص مجلـس الإدارة علـى عـدم إشـراك أعضـاء لجنـة المراجعـة فـي أيـة لجنـة أخـرى منبثقة عن مجلس الإدارة.					
٥٢	الالتزام بتحديد السياسات المنظمة للاندماج مع شركات أخرى والإفصاح عنها بوضوح					
٥٣	الالتـزام بـإبلاغ المسـاهمين عـن الصـفقات الاستثنائية، ويشمل ذلك محاولات الاندماج					
٥٤	الحـرص علـى التعاقـد مـع مستشـارين خـارجيين مسـتقلين، لتقـديم المشـورة فـي المواضيع التي يرغب المجلس أو اللجان في					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
	الحصول على رأي مستقل بشأنه					
٥٥	حرص المجلس على أن يصدر اللوائح والتعليمات المنظمة لتعارض المصالح لكل من المجلس والإدارة والمستثمرين ومراجعي الحسابات وغيرهم من الجهات ذات الصلة.					
٥٦	حرص رئيس مجلس الإدارة على المحافظة على التواصل المستمر مع المساهمين، والتأكد من عرض كافة الجوانب التي تهم المساهمين على المجلس.					
٥٧	الحرص على أن يكتسب الأعضاء الجدد، المهارات والمعرفة المناسبة بعد تعيينهم، وذلك من خلال برنامج شامل رسمي معد خصيصاً عن شؤون الشركة بشكل تفصيلي.					
٥٨	الحرص عن الإفصاح عن تطورات معايير قياس أداء الأعضاء وعلى عملية التقويم (بما في ذلك الاستعانة بالمستشارين الخارجيين).					
المحور	**لجنة المراجعة**					
٥٩	الحرص على أن يكون كافة أعضاء لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين					
٦٠	الحرص على دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه					
٦١	الحرص على دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.					
٦٢	حرص لجنة المراجعة على توفر أعضاء من ذوي الشهادات المهنية المتخصصة في المحاسبة أو المالية (SOCPA, CPA,CMA,CA).					
٦٣	حرص لجنة المراجعة على الاستعانة بالخبراء في المجالات التي تحتاجها ولا					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
	يتوافر لديها معرفة بها.					
٦٤	حرص لجنة المراجعة على تغيير أعضاء اللجنة في نهاية كل مدة محددة لضمان كفاءة وفعالية أداء اللجنة.					
٦٥	حرص لجنة المراجعة على تفعيل وتحقيق الاستقلال الشكلي والموضوعي للجنة.					
٦٦	الالتزام بإعداد الإجراءات المنظمة لطبيعة عمل لجنة المراجعة، بما في ذلك عدد مرات الاجتماعات ومدتها وجداول أعمالها، في شكل وثيقة مكتوبة يتم اعتمادها من قبل المجلس.					
٦٧	حرص لجنة المراجعة على عقد اجتماع واحد على الأقل في العام مع المراجعين الخارجيين دون حضور الإدارة لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام.					
٦٨	التزام وحرص رئيس لجنة المراجعة على تحديد عدد مرات الاجتماعات التي تعقد كل عام بحيث لا تقل عن أربعة اجتماعات سنويا. وبشرط أن تكون متوافقة مع دورة إعداد التقارير المالية وكافية لتمكين اللجنة من أداء مسئولياتها.					
٦٩	حرص لجنة المراجعة على تعريف أعضاء لجنة المراجعة الجدد بالأنشطة المالية بالشركة فور تعيينهم بما في ذلك الموظفون الماليون والأنظمة المالية.					
٧٠	حرص لجنة المراجعة على أن يتم مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل مراجع خارجي أو أكثر مستقل بغرض إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.					
٧١	حرص لجنة المراجعة على فحص خطة					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
	المراجعة الداخلية والموافقة عليها					
٧٢	حرص لجنة المراجعة على تحقيق التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.					
٧٣	حرص لجنة المراجعة على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي حددها لها مجلس الإدارة.					
٧٤	حرص لجنة المراجعة على دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.					
٧٥	حرص لجنة المراجعة على متابعة أعمال المحاسب القانوني ودراسة ملحوظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.					
المحور	**لجنة الترشيحات والمكافآت**					
٧٦	الالتزام بعدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة بالشرف والأمانة.					
٧٧	الالتزام بإعداد وصف بالقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة.					
٧٨	الالتزام بمراجعة حجم وهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.					
٧٩	الحرص على تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.					
٨٠	التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذ كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.					
٨١	الالتزام بوضع سياسات ومعايير واضحة					

	العبـارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقا
	لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، بحيث يراعى الأداء.					
٨٢	الالتزام بالمراجعة السنوية لسياسة العضوية والمكافآت					
المحور	**اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال**					
٨٣	التـزام أعضـاء مجلـس الإدارة بالتحضـير لاجتماعـات المجلـس واللجـان الدائمـة والمؤقتة، والحرص على حضورها.					
٨٤	التزام مجلس الإدارة بعقد اجتماعات عادية منتظمة.					
٨٥	التزام رئيس مجلس الإدارة بإرسال جدول الأعمال – مصحوباً بالمستندات – لأعضاء المجلس قبل الاجتماع بوقتٍ كاف.					
٨٦	التـزام مجلـس الإدارة بتوثيـق اجتماعاتـه وإعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت وتبويبها وحفظها بحيث يسهل الرجوع إليها.					
المحور	**تعارض المصالح في مجلس الإدارة**					
٨٧	مـدى التـزام عضـو مجلـس الإدارة بعـدم الاشـتراك بـأي عمـل مـن شـأنه منافسـة الشركة، أو أن يتجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله.					
٨٨	مدى التزام الشركة بعدم تقديم قروض نقدية من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها.					
٨٩	مدى التزام الشركة بعدم ضمان أي قرض يعقده واحد من أعضاء مجلس الإدارة مع الغير، ويستثنى من ذلك البنوك وغيرها من شركات الائتمان.					

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة / مراجع الحسابات / المستثمر

حفظك الله ورعاك ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحثون بإجراء دراسة اختباريه كجزء من بحث بعنوان "**محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة – حالة المملكة العربية السعودية** "وذلك بهدف دراسة المحاور الرئيسة التالية :

١. التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها والاستفادة منها بغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.

٢. التعرف على مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

ونظراً لأن قيمة البحث العلمي لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يحاول الفريق البحثي من خلال هذه الاستبانة التعرف على وجهة نظر سعادتكم في هذا المجال، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. كما يؤكد الباحثون لسعادتكم أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف تحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط، علماً بأن نتائج البحث سوف تكون تحت طلب سعادتكم في أي وقت إذا رغبتم في ذلك.

ويشكر الباحثون تعاونكم الصادق معهم واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي، راجيين من الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

الباحثان

الجزء الأول : البيانات العامة : (خاص فقط بالمستثمرين)

الاسم : (اختياري) .....

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

١. المؤهل العلمي:

( ) بدون مؤهل ( ) أقل من الثانوية ( ) ثانوية عامة ( ) بكالوريوس (أذكر التخصص) ---------- ( ) ماجستير ( ) دكتوراه

٢. نوع الاستثمار لديك :

( ) فردي ( ) مؤسسة

٣. طبيعة العمل:

( ) موظف حكومي ( ) موظف قطاع خاص ( ) أعمال حرة ( ) أخرى (حدد) – --

٤. طبيعة القطاعات المستثمر بها:

( ) مؤسسات مالية ( ) قطاعات صناعية ( ) قطاعات تجارية ( ) زراعية ( ) خدمية ( ) أخرى (أسهم في شركات مختلطة).

٥. عدد الأسهم المستثمرة:

( ) أقل من ١٠٠ سهم. ( ) من ١٠٠ سهم إلى ١٠٠٠ سهم.

( ) من ١٠٠١ سهم إلى ٣٠٠٠ سهم. ( ) من ٣٠٠١ سهم إلى ٦٠٠٠ سهم. ( ) أكثر من ٦٠٠٠ سهم.

٦. سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم:

( ) أقل من سنه ( ) من سنه إلى أقل من ٣ سنوات

( ) من ٣ سنوات إلى أقل من ٥ سنوات ( ) أكثر من ٥ سنوات

٧. عملية بيع وشراء الأسهم، وكذلك متابعة حركة الأسهم في الأسواق، من يقوم بها:

( ) تقوم بها بنفسك.

( ) يقوم بها نيابة عنك المكاتب التي تتعامل ببيع وشراء الأسهم.

( ) يقوم بها عنك البنوك المتعامل معها.

( ) يقوم بها عنك أقارب وأصدقاء لهم خبرة في ذلك.

٨. مصادر حصولك على المعلومات :

( ) التقرير السنوي الصادر عن الشركة. ( ) المكاتب التي تتعامل معها في الأسهم.

( ) الصحف والنشرات المحلية. ( ) الأصدقاء والأقارب.

( ) وحدات تداول الأسهم ومراكز الاستثمار في البنوك المحلية.

٩. الدافع من الاستثمار في الأسهم :

( ) المحافظة على رأس المال. ( ) الحصول على دخل دوري.

( ) دوافع اجتماعية (مثل محاكاة الأصدقاء والأقارب). ( ) أخرى (حدد)._____

١٠.مدى تفهمك لصيغة ومحتوى التقارير المالية المنشورة :

( ) واضح ( ) واضح مع وجود مصطلحات غامضة ( ) غير واضح

الجزء الثاني : (خاص بالمستثمرين ومراجعي الحسابات) :

من وجهة نظرك ، ما هو مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية المنشورة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية ؟

م	العبارة	مرضي تماما	مرضي	محايد	غير مرضي	غير مرضي تماما
١	الإفصاح عن المعلومات والتطورات الاقتصادية عن الشركة					
٢	الإفصاح عن المعلومات التي قد تؤثر على الشركة من الناحية الاقتصادية أو السياسية.					
٣	الإفصاح عن أسباب تغير حجم المبيعات خلال العام					
٤	تفسيرات صافي الأرباح/ الخسائر					
٥	الإفصاح عن وجود إدارة مخاطر في الشركة					
٦	توضيح حصص الملكية في الشركات التابعة					
٧	الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح في الشركة					
٨	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة					
٩	تصنيف المديرين إلى تنفيذي وغير وتنفيذي / مستقل وغير مستقل					
١٠	الإفصاح عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور خلال السنة					
١١	توضيح حصص تملك أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لأسهم الشركة					

م	العبـارة	مرضي تماما	مرضي	محايد	غير مرضي	غير مرضي تماما
	ونسبة التغير.					
١٢	الإفصـاح عـن حجـم المعـاملات مـع أعضاء مجلس الإدارة					
١٣	الإفصاح عن وجود لجنة الاستثمار					
١٤	الإفصـاح عـن وجـود لجنـة المراجعـة ومؤهلات أعضائها					
١٥	الإفصـاح بـأن يتضـمن النظـام الأسـاس للشـركة ولوائحهـا الداخليـة الإجـراءات والاحتياطـات اللازمـة لضـمان ممارسـة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية.					
١٦	الإفصـاح عـن نتـائج اجتماعـات الجمعيـة العامة فور انتهائها.					
١٧	الإفصـاح عـن مـا تـم تطبيقـه مـن أحكـام لائحـة حوكمـة الشركات والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك.					
١٨	الإفصـاح علـى أي عقوبـة أو جـزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من الهيئة أو مـن أي جهـة إشـرافية أو تنظيميـة أو قضائية أخرى.					
١٩	الإفصـاح عـن المسـاهمين الرئيسـيين وحقوق التصويت.					
٢٠	الإفصاح عن سياسات التوظيف، بما في ذلك تطوير إجراءات التوظيف ومستويات تمثيل الشركة في التعاقد، والقضايا المهمة المرتبطة بالموظفين.					
٢١	الإفصـاح عـن علاقـات الأطـراف ذات الصلة (العمـلاء، المـوردين، المجتمعـات،					

م	العبـارة	مرضي تماما	مرضي	محايد	غير مرضي	غير مرضي تماما
	السياسيين...الخ).					
٢٢	الإفصاح عن السياسات المنظمة للاندماج مع شركات أخرى والإفصاح عنها بوضوح					
٢٣	الإفصاح عن تطورات معايير قياس أداء الأعضاء وعلى عملية التقويم (بما في ذلك الاستعانة بالمستشارين الخارجيين).					
٢٤	الإفصاح عن وجود لجنة الترشيحات والمكافئات					
٢٥	الإفصاح عن سياسات ومعايير التعويضات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.					
٢٦	الإفصاح عن وجود إدارة للرقابة الداخلية					
٢٧	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (المركز المالي / قائمة الدخل / قائمة التدفقات النقدية / قائمة الأرباح المحتجزة أو قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال)					
٢٨	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة					
٢٩	الإفصاح عن الالتزامات المالية					
٣٠	درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.					
٣١	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي يشير إليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) إليها بأنها الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية Events occurring after the balance sheet date					
٣٢	الإفصاح عن الاتفاقيات التعاقدية والمفاوضات في هوامش القوائم المالية، على سبيل المثال مخصصات عقود					

م	العبـارة	مرضي تماما	مرضي	محايد	غير مرضي	غير مرضي تماما
	الإيجـار، والتزامـات التعاقـد ,وعقـود المطالبات، واتفاقيات السندات.					
٣٣	الإفصـاح عن المبالغ المقارنة / المناظرة للفترات المالية السابقة					
٣٤	الإفصـاح عـن المعـاملات الهامـة بـين الأطراف ذوى العلاقة الـذين قد يـؤثرون علـى القرارات المالية أو التشغيلية للشركة مثـل (المنشـآت الزميلـة أو الجهـات المستثمر فيها).					
٣٥	الإفصاحات التكميلية (التفسيرات والشروح الموضوعة بين أقواس ، الهوامش ، الجداول المدعمة للمعلومات، الإحالات إلى المراجع ،حسابات تقدير القيمة).					
٣٦	مستوى تنظيم المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وتوقيت عرضها وشمولها تحقيقا لمبدأ "الإفصاح والشفافية ".					
٣٧	مستوى الإفصاح بالمعلومات المحاسبية المنشورة عن الحد الأدنى والضروري من المعلومـات الدقيقـة التـي يحتاجهـا المستثمرون					
٣٨	مستوى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق المال السعودي ؟					
٣٩	مستوى الإفصاحات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المتعلقة باسم الشركة والشكل القانوني لها ، وصـف لطبيعـة عمليـات الشـركة وأنشطتها الرئيسية ،، الخ.					